

جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني  
في ميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية  
فرع علوم التسيير،  
التخصص مالية وبنوك  
من إعداد الطالبة:اليامنة قمره  
بعنوان:

أثر التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية  
دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري  
-وكالة حاسي مسعود-  
(2010-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	( أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة )	أ / غريب بولرباح
مشرفا ومقررا	( أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة )	أ/حدة فروحات
مناقشا	( أستاذ محاضر "ب"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة )	أ/ عبد العزيز ميلودي

السنة الجامعية 2018 / 2019



جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني  
في ميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية  
فرع علوم التسيير،  
التخصص مالية وبنوك  
من إعداد الطالبة:اليامنة قمره  
بعنوان:

أثر التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية  
دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري  
-وكالة حاسي مسعود-  
الفترة (2010-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	( أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة )	أ / غريب بولرباح
مشرفا ومقررا	( أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة )	أ/حدة فروحات
مناقشا	( أستاذ محاضر "ب"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة )	أ/ عبد العزيز ميلودي

السنة الجامعية 2018 / 2019

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

من أسقياني الحب والحنان وغمراني بكل ما يملكان واللذان وقفوا معي

في طيلة حياتي وعلماني وأرشداني إلى طريق الله ورسوله صلى عليه

وسلم أطال الله لي في حياتهما

أمي وأبي الحبيبان

إلى قرة العين والبيت أخي الوحيد وزوجته

إلى من تقاسمت معهم الفرح والحزن تحت سقف واحد أخواتي التسعة

إلى من خطيت معهم كل خطواتي الدراسية رفيقات دربي

هناء، شهيناز، إنقاذ، كريمة، ليلي

إلى كل من كان سندي وعوني في كل خطوة أخطيها سواء كان قريب

أو بعيد

إلى كل من يكن لي الاحترام والحب والتقدير.

أهديه خالص عملي

اليامنة





# الشكر والعرفان

الشكر والحمد لله الذي خلق الليل والنهار فقلب ليل الظلمات إلى نهار الطاعات ، إلى نجم الهدى في الأرض سيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

أحمد وأشكر المولى جل شأنه على العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة مشواري الدراسي ليتكامل جهدي بهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم "ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه ؛ فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه " .  
أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان و الاحترام والعرفان بالجميل إلى أستاذي المشرفة " حدة فروحات " التي ساعدتني في إنجاز هذا التقرير .  
كما لا يفوتني أن أشكر مسؤولي البنك الذين لم ييخلوا عني بتقديم المعلومات الضرورية لإنجاز هذا التقرير وأخص بالذكر الأستاذ المؤطر " حسن حقيق " كما لا أنسى شكر السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرف من وقتهم الثمين لأجل قراءتها  
وأعبر عن خالص شكري لكل من ساعدني في إعداد هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

وفي الأخير أقف وقفة احترام أمام كل من ساهم في تلقيني ولو حرفا في مختلف الأطوار الدراسية.



## الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي وأثره في ترشيد قراراتها الائتمانية، وأيضا إلى التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها، ومن أجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على مستوى البنك الخارجي الجزائري لوكالة -حاسي مسعود- من الفترة (2010 إلى 2017).

ولتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الدراسات السابقة ذات الصلة والمقابلات الشخصية مع مسؤولي البنك ، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة ، أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضع المالي للمؤسسة ، بحيث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج التجريبي في الجانب التطبيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - يطبق التحليل المالي في بعض جوانبه فقط.
- يعتبر البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - تقنية التحليل المالي الأداة المساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية وترشيدها.
- يعتمد البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - على مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية فقط في اتخاذ قرار منح الائتمان .

**الكلمات المفتاحية:** تحليل مالي، سيولة، خزينة، ترشيد القرار.

## Abstract

The study seeks to determine the extent to which the commercial banks are based on the financial analysis and its impact in rationalizing their credit decisions. It seeks as well to identify their most important financial ratios . To realize this goal , a field study is conducted within the Banque Extérieure d'Algérie (BEA) " The Foreign Bank of Algeria" , branch of Hassi Messaoud (from 2010 to 2017).

For the study to achieve its goal, we relied –in collecting the data- on the related previous studies and on some of the interviews we had with the bank officials. The data collected serve as a base of the theoretical part of the study. The practical part is devoted to analyse the enterprise's financial position relying upon the descriptive analytic approach and upon the experimental methodology for the practical part.

The study reached a set of conclusion in which we summarize the main ones:

- The Banque Extérieure d'Algérie (BEA) " The Foreign Bank of Algeria" , branch of Hassi Messaoud partially adopts the financial analysis.
- The Banque Extérieure d'Algérie (BEA) " The Foreign Bank of Algeria" , branch of Hassi Messaoud sees the financial analysis technique as a helping tool in taking and rationalizing the credit decisions.
- The Banque Extérieure d'Algérie (BEA) " The Foreign Bank of Algeria" , branch of Hassi Messaoud relies on the fiscal balance indices and on some of the financial ratios in taking the decision to grant credits.

**Keywords:** financial analysis, liquidity, treasury, rationalising the decisions.

# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
I	الإهداء
II	الشكر والعرفان
III	الملخص
V	الفهرس
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
ب- د	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني</b>	
02	تمهيد
03	. المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني
25	.المبحث الثاني: الدراسات السابقة
30	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر التحليل المالي في ترشد القرار الائتماني</b>	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
36	المبحث الثاني: تقديم وتحليل نتائج الدراسة
59	خلاصة الفصل
61	الخاتمة
64	المراجع
67	الملاحق
88	فهرس المحتويات



# قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	الميزانية المالية	1-1
41-40	الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لسنوات 2010-2011-2012 لجانب الأصول والخصوم	1-2
41	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات 2010-2011-2012	2-2
43	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات 2010-2011-2012	3-2
45-44	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة لسنوات 2010-2011-2012	4-2
47	حساب الاحتياج لرأس العامل لسنوات 2010-2011-2012	5-2
48	حساب الخزينة لسنوات 2010-2011-2012	6-2
49	حساب النسب المالية لسنوات 2010-2011-2012	7-2
52-51	الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لسنوات الخمس التقديرية لجانب الأصول والخصوم	8-2
52	حساب مؤشرات التوازن المالي لسنوات الخمس التقديرية	9-2
54	حساب النسب المالية لسنوات الخمس التقديرية	10-2
55	مؤشرات إنشاء الثروة	11-2

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	الحالات الممكنة للخزينة	1.1
34	الهيكل التنظيمي لوكالة - حاسي مسعود-	1-2
42	تطور عناصر الأصول لسنوات 2012-2011-2010	2-2
43	تطور عناصر الخصوم لسنوات 2012-2011-2010	3-2
46	مختلف رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة لسنوات 2012-2011-2010	4-2
47	الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة لسنوات 2012-2011-2010	5-2
48	الخزينة المؤسسة لسنوات 2012-2011-2010	6-2
53	مؤشرات التوازن المال لسنوات الخمس التقديرية	7-2
56	مؤشرات إنشاء الثروة	8-2

# قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
<b>ملاحق قرض الاستغلال</b>		
69	الميزانية المحاسبية لسنة 2010	الملحق 1
71	جدول حسابات النتائج لسنة 2010	الملحق 2
73	الميزانية المحاسبية لسنة 2011	الملحق 3
74	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	الملحق 4
76	الميزانية المحاسبية لسنة 2012	الملحق 5
78	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	الملحق 6
<b>ملاحق قرض الاستثمار</b>		
80	الميزانية المحاسبية التقديرية لسنة الأولى	الملحق 7
81	جدول حسابات النتائج لسنة التقديرية الأولى	الملحق 8
83	الميزانية المحاسبية التقديرية لسنة الثانية	الملحق 9
84	جدول حسابات النتائج لسنة التقديرية الثانية	الملحق 10
85	الميزانية المحاسبية التقديرية لسنة الثالثة	الملحق 11
87	جدول حسابات النتائج لسنة التقديرية الثالثة	الملحق 12
89	الميزانية المحاسبية التقديرية لسنة الرابعة	الملحق 13
86	جدول حسابات النتائج لسنة التقديرية الرابعة	الملحق 14
87	الميزانية المحاسبية التقديرية لسنة الخامسة	الملحق 15
88	جدول حسابات النتائج لسنة التقديرية الخامسة	الملحق 16



# مقدمة

## توطئة:

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة وجوهرها في كل بلد بحيث يهدف إلى التطوير والتجديد ، كما أن له اثر كبير في القضاء على الندرة والبحث عن عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية ، مما أدى إلى ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها ومن بين هذه المؤسسات " البنوك" والتي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الاقتصاد والتي تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وتمثل وظيفته الأساسية في منح القروض وكذلك استقبال الودائع ، فهي تساهم بطريقة فعالة في تخفيض الأهداف المسطرة للوصول إلى التنمية الاقتصادية ، فعندما يتخذ قرار منح يستعمل وسيلة جوهرية وهي التحليل المالي . ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشدا طبق التحليل المالي كتقنية جد هامة والمتمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لمعالجة أو استخدام البيانات المتوفرة عن المؤسسات الاقتصادية ، ومن ثم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك هذه المؤسسة . فأهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر ، مما جعل إدارات مختلف الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية . ومما لاشك فيه أن الخليلين الماليين هم أكثر الفئات لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم بأمر الحاجة إليها .

## أولاً: إشكالية الدراسة

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لدراسة على النحو التالي :

- كيف تطبق البنوك التجارية تقنية التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ؟

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل بواسطة التحليل المالي يمكن معرفة الاختلالات والتوازنات المالية وكذا مردودية المشروع؟
2. هل يعتمد البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - على مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية أثناء قيامه بعملية التحليل المالي ؟
3. هل يطبق البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود- التحليل المالي بصفة كلية أم جزئية ؟

## ثانياً: فرضيات الدراسة

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات لتساؤلات المطروحة فيما سبق :

1. التحليل المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة ويقوم بمعرفة مردودية ومدة المشروع ، كما أنه يقوم بالكشف على كافة الاختلالات والتوازنات المالية التي تحدث في المؤسسة .
2. نعم يعتمد البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود- على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أثناء قيامه بعملية التحليل المالي .
3. يطبق البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود- التحليل المالي بصفة جزئية .

## ثالثاً: أهداف الدراسة

1. التعرف على العناصر الأساسية للتحليل المالي المستعملة في ترشيد القرار الائتماني للبنوك التجارية .
2. معرفة مدى اعتماد البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود- لتقنية التحليل المالي في اتخاذ القرارات .
3. تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب .

## رابعاً: أهمية الدراسة

1. دور التحليل المالي باستخدام النسب والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد .
2. تزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الراهن و ذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتعرض لها البنوك التجارية.

## خامساً: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه منهجاً يساعد على التحليل الشامل والعميق للمشكلة التي هي قيد البحث ، والذي يمتاز بالوصف التفصيلي الدقيق للمعلومات ذات العلاقة ويصنفها تصنيفاً شاملاً إذ تم اعتماد المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من البحث من خلال الرجوع إلى الكتب والمجلات والمقالات العربية و الأجنبية ، وكذلك تم اعتماد المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استعمال التحليل المالي للبيانات المالية ، للوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات ، كما تم الاعتماد على استخدام البرنامج الإحصائي EXCEL 2007

## سادساً: مبررات اختيار الموضوع

تتمحور أسباب اختيارنا لهذه الموضوع حول:

1. التعرف على مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي .
2. الميول الشخصي لهذا الموضوع .
3. الموضوع قيد الدراسة له علاقة بالتخصص الذي ندرس فيه (مالية وبنوك).

## سابعاً: حدود الدراسة

- المكانية : سيتم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود رقم 033-
- الزمنية: تم اختيار فترة الدراسة ما بين السنوات 2010 إلى 2017.

## ثامناً: مرجعية الدراسة

إن طبيعة المراجع المستخدمة في المدكرة تنحصر بين مصادر أولية وأخرى ثانوية:

1. المصادر الثانوية : وهي مصادر تتعلق بالجانب النظري حيث قمنا بعملية جمع للدراسات السابقة وذلك باستخدام الكتب والمقالات والمجلات والمنشورات .
2. المصادر الأولية : وهي تتمثل في مجموعة من القوائم المالية والتي تتمثل في الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للبنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود-

## تاسعاً: صعوبات الدراسة

لإعداد هذه الدراسة واجهتنا بعض الصعوبات نوجزها فيما يلي:

1. صعوبة موافقة البنوك على إجراء التريص .
2. صعوبة الحصول على القوائم المالية نظراً لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.

## عاشراً: هيكل الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى مقدمة، وفصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، وخاتمة، كما يلي:

- الفصل الأول والذي يحمل عنوان " الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول، يتعلق بالأدبيات النظرية لدور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، أم المبحث الثاني فيتعلق بالدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان " الدراسة الميدانية لدور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " تم تخصيصه لدراسة الحالة ، فقسم إلى مبحثين المبحث الأول يتعلق بالطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ، أما المبحث الثاني فتم فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة، وفي الأخير ومن خلال الخاتمة يتم عرض اختبار الفرضيات و أهم النتائج المتوصل إليها،بالإضافة إلى جملة من التوصيات والاقتراحات.

# الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي  
في ترشيد القرار الائتماني

## تمهيد:

مهما كانت نوعية وجودة الضمان للقرض، تظل هناك مخاطر وإن كانت نسبتها قليلة، والمصرف يهدف إلى تقليل الخسائر وذلك بالتعرف على نقاط القوة والضعف لدى المقترض إضافة إلى المخاطر المحيطة سواء كانت متعلقة بالمقترض أو بالنشاط الذي يقوم به.

من هنا جاءت أهمية التحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمقترض وتحديد قدرته على الاقتراض واستخدام القرض وذلك بتقييم السياسات المالية التي يتبعها والحكم على مدى كفاءته.

لذلك يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني إذ يمكن البنك من اتخاذ القرارات المناسبة اتجاه المقترض من خلال أدواته.

و من خلال هذا الفصل سنتناول في دراستنا بالتفصيل التحليل المالي في البنوك التجارية، بحيث قسم إلى مبحثين ، ويتضمن المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي و الذي يتضمن مطلبين وكل مطلب يتفرع إلى ثلاثة فروع ، أما المبحث الثاني فهو يشمل الدراسات السابقة .



## المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات ، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك ، مستثمرين بهدف إظهار كل التغييرات المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

### المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي

#### الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

- تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ، بحيث هناك عدة تعاريف للتحليل المالي والتي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع ، والتي يمكن اختصارها فيما يلي :
- التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات ، لخلق نسب رياضية ونماذج، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة ، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.<sup>1</sup>
  - التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات ، وفي تقييم الأداء الماضي والحاضر ، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.<sup>2</sup>
  - التحليل المالي يهتم بدراسة وتحليل مخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية أو أكثر تفصيلية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية ، لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء الحالي للمصارف والتنبؤ بمستقبلها ، إذ يهدف إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.<sup>3</sup>
  - التحليل المالي هو دراسة خاصة بالمعلومات المالية لمنشأة أو مشروع معين ، من أجل إدراك التدفقات النقدية والأرباح والمصرفيات.
  - ومما سبق نستخلص أن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات للحصول على معلومات يتم استخدامها في اتخاذ القرار وتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

### الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي وأهم استعمالاته

#### أولاً : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التوبؤب، الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس مايلي<sup>4</sup>:

#### 1. الجهة القائمة بالتحليل :

يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

<sup>1</sup> أ-فهمي مصطفى الشيخ، 2008، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى ، ص 2-3.

<sup>2</sup> معتصم أمين محمود الحلو، 2016، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية " دراسة تحليلية عن المصارف الإسلامية الفلسطينية " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة - ، كلية التجارة ، ص 36

<sup>3</sup> قيصر علي عبيد الفتلي ، 2014 ، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية " دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16، العدد 2، ص 206

<sup>4</sup> وليد ناجي الحيايالي ، 2007 ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، ص 28

## أ. التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع ، فيعتبر التحليل المالي داخليا ، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة .

## ب. التحليل الخارجي :

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك ، والبنوك المركزية والغرف الصناعية ..... الخ .

## 2. البعد الزمني للتحليل :

يستخدم المحللون الماليون نوعين من التحليل المالي وذلك من حيث البعد الزمني ، يسمى الأول التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات والثاني التحليل الرأسي<sup>1</sup>:

## أ. التحليل المالي الأفقي:

ويطلق على هذا التحليل أيضا مصطلح " تحليل الاتجاهات " ، يهتم هذا التحليل بدراسة حركة كل عنصر من عناصر القائمة المالية ، أو دراسة حركة نسبة مالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة العنصر أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة . أي يكون التحليل المالي أفقيا متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على عامين متتاليين أو أكثر .

وعليه نجد أن التحليل المالي الأفقي يوفر سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية.

## ب. التحليل المالي الرأسي :

ويطلق عليه التحليل الساكن أو الثابت وبموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية ، أي ينسب كل عنصر من عناصر القائمة المالية موضوع التحليل إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها .

وتظهر مزايا استخدامات التحليل المالي الرأسي في تحديد الأهمية النسبية للمفردات المكونة للقائمة المالية ، كما أن تحديد نسبة الإيراد المحقق من كل مصدر من مصادر الإيراد إلى إجمالي الإيرادات المحققة ، يمكن من معرفة مدى مساهمة كل مصدر من تحقيق الإيراد الإجمالي ، كما يبين النشاط الأكثر ربحية الأمر الذي يدفع الإدارة إلى الاهتمام به وتوجيه الاستثمارات إليه .

3. من حيث الفترة التي يغطيها التحليل<sup>2</sup>:

أ. التحليل المالي القصير الأجل : قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل ، ويستفاد

منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها ، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل ، كما يتركز على تحليل التداول و

<sup>1</sup> إيمان الجرو ، 2007 ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا )، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد -

قسم المحاسبة - ، جامعة تشرين ، ص ، ص 69-70 ، بتصرف

<sup>2</sup> وليد ناجي الحيايي ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 28 - 31

السيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية ، وبناء على ما ذكر تهتم به البنوك والموردون والمديرون الماليون كل في إطار عمله .

ب. **التحليل المالي الطويل الأجل** : يختلف عن التحليل القصير الأجل في الفترة التي يغطيها و التي تتصف بطولها ، وبالتالي يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الأجل الطويل .

ويرتكز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة ، بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح ، ويستفيد منه مجموعة المستثمرين في أسهم المؤسسة والسندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويل الأجل أو صناديق التنمية .

#### 4. من حيث الهدف من التحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الهدف منه كما يلي :

أ. تقليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .

ت. تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل .

ث. تحليل لتقويم ربحية المؤسسة .

ج. تحليل التدفقات النقدية .

ح. تحليل لتقييم كفاءة إدارة أو إحدى إدارتها .

#### 5. من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:

أ. **التحليل المالي الشامل**: يقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية.

ب. **التحليل المالي الجزئي**: ويقصد به نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، مثل تحليل رأس المال العامل ، تحليل مصادر التمويل طويل الأجل .

#### ثانيا: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لعدة أغراض موضوع التحليل واتخاذ القرارات أهمها<sup>1</sup> :

##### ● التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة ، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل لتقييم أداء المؤسسة ، وتنبأ بتحليلات مستقبلية ، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية .

##### ● تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة ، وكفاءتها في إدارة مواردها ، وتوازنها المالي ، وسيولتها ، والاتجاهات التي تتخذها في النمو ، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في

<sup>1</sup> هيثم محمد الزعبي ، 2000 ، الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، ص ، ص ، 159-160

نفس المجال أو في مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة ، المستثمرين والمقرضين .

● التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض ، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم ، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب .

● التحليل الاستثماري:<sup>1</sup>

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض . ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدهم . ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

● تحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها ، التصفية والانضمام والاندماج والشرء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات ، والأصول والخصوم لكل مؤسسة ، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة ، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة .

الفرع الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

أولا: أهمية التحليل المالي:

يهتم التحليل المالي بجمع البيانات والمعلومات المالية وتصنيفها وقياسها ودراستها للوصول إلى المراقبة الجيدة على الموارد المالية المتاحة في المشروع ، كما هو أداة لتحليل وتفسير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضايمنها ومدلولات الأرقام الواردة فيها لتقدير قيمة المؤسسة وتقييم مركزها المالي .

ويمكن أن نلخص أهمية التحليل المالي فيما يلي :

- يتناول التحليل المالي محرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية وبالتالي يمد المستثمرين بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة<sup>2</sup> .
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية<sup>3</sup>
- تحديد قيمة المؤسسة الصافية ومؤشر المركز المالي الحقيقي للمؤسسة<sup>4</sup> .
- تحديد المركز المالي والائتماني للمؤسسة<sup>5</sup> .

<sup>1</sup> محمد عقل مفلح، 2009، الإدارة المالية والتحليل المالي ، طبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 235.

<sup>2</sup> حسان الدباس، 2014، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية ( حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية ) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية الاقتصاد \_ قسم الاقتصاد المالي والنقدي ، جامعة دمشق ، ص ، 52 ، 53 .

<sup>3</sup> أحمد محمد العداسي ، 2010 ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 49 .

<sup>4</sup> حازم أحمد قروانة ، 2018 ، أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ، مجلة دراسات وأبحاث " المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية " ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، مجلد 10 ، العدد 3 ، ص 482 .

<sup>5</sup> منير شاكر ، 2005 ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، ص 8 .

## ثانياً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي عموماً إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم الدين لهم مصالح مالية في المشروع بقصد تحديد نقاط القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي بغرض ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.

ومنه فإن التحليل المالي يهدف إلى:<sup>1</sup>

- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تعتمد البنوك على التحليل المالي في اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بدونها.<sup>2</sup>
- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله ، ويساعد في تحقيق هذه الغاية التحليل المالي بالنسب المالية ، الذي يركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة.<sup>3</sup>

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلى أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل ، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب ، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل .

## المطلب الثاني: دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني

### الفرع الأول: دور الميزانية المالية ومؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار

#### أولاً : الميزانية المالية

تعرف الميزانية المالية دور كبير في اتخاذ القرار بالنسبة للمحللين الماليين ، وذلك عن طريق الدراية التامة بعناصر الميزانية ، والقيام بعملية جرد لعناصر الأصول والخصوم الخاصة بها ، بحيث تعبر هذه الأخيرة عن الآجل التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة – استحقاق ، ويتم هذا الترتيب بناءً على المبادئ التالية:<sup>4</sup>

- عناصر الأصول: تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاماً بالأصعب تحويلاً إلى السيولة.

- عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف

المؤسسة، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.<sup>5</sup>

ومن خلال الجدول الموالي سيتم توضيح كيفية إعداد الميزانية المالية :

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، 2007 ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص،ص 11-12

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي ، 1990 ، الإدارة المالية ، 1990 ، الدار الجامعية ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ص 69

<sup>3</sup> حازم أحمد قروانة ، مرجع سابق ، ص 483

<sup>4</sup> ناصر دادي عدون ، 1999 ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ، الجزء الأول ، دار المحمدية ، الجزائر ، ص 29

<sup>5</sup> إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي الإدارة المالية ، 2011 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 86

الجدول رقم (1-1): الميزانية المالية

الأصول	الخصوم
<p><b>الأصول الثابتة:</b></p> <p>- الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية</p> <p>- عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة</p>	<p><b>الأموال الدائمة:</b></p> <p>- الأموال الخاصة</p> <p>- الديون المتوسطة والطويلة الأجل</p> <p>- الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة</p>
<p><b>الأصول المتداولة:</b></p> <p>- المخزونات</p> <p>- حقوق المؤسسة لدى الغير ( العملاء )</p> <p>- المتاحات ( الصندوق ، البنك ، الخزينة ... )</p>	<p><b>القروض قصيرة الأجل:</b></p> <p>- حسابات المورد وملحقاته</p> <p>- الاعتمادات البنكية الجارية</p>

المصدر: إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي الإدارة المالية ، 2011 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 86

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي:

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى ، كما انها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة ، فهي بذلك تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري . ومن أهم مؤشرات التوازن المالي ما يلي :

1. رأس المال العامل FR<sup>1</sup>:

يعتبر رأس المال من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدي، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال.

بجيت هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي كالتالي:

أ. رأس المال العامل الصافي :

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية بالعلاقة التالية :

- من أعلى الميزانية: يعبر عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وتصاغ العلاقة كالتالي :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل من أعلى الميزانية:

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 83



- أ-موجب: في هذه الحالة يعبر FR عن فائض الأموال المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في FR.
- ب-سالب: في هذه الحالة تكون الأموال غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- ج-معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث وهي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة .
- من أسفل الميزانية: يتمثل رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل وتصاغ العلاقة كالتالي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

- ويمكن كذلك حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل من أسفل الميزانية:
- أ-موجب: أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى فائض مالي هامش أمان وهو رأس المال العامل.
- ب-سالب: هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.
- ج-معدوم: في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض و لا عجز وهي حالة نادرة الحدوث .
- ولرأس المال العامل أصناف أخرى :
- ب. رأس المال العامل الخاص<sup>1</sup> :
- يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة ، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ، وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ج. رأس المال العامل الإجمالي:

ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

د. رأس المال العامل الأجنبي: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، وبحسب بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 46 - 47 بتصرف.

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

2. الاحتياج لرأس المال العامل BFR<sup>1</sup>:

الاحتياج في رأس المال العامل هو رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. وطريقة حساب الاحتياج لرأس المال العامل توضح كالآتي :

**BFR = احتياجات التمويل - موارد التمويل**

بحيث :

احتياجات التمويل = أصول متداولة - قيم جاهزة

9 : موارد التمويل = الديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية

ويمكن حصر ثلاث حالات لاحتياج رأس المال العامل :

أ - **BFR > 0**: وهذا يدل أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة أي المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتمويل احتياجاتها .

ب - **BFR < 0**: ويدل هذا على أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ويبقى فائض ، بحيث أن المؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال موجب .

ج - **BFR = 0** ويدل هذا على أن الموارد تساوي الاحتياجات وهي حالة نادرة الحدوث.

3. الخزينة TR<sup>2</sup>:

تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

بحيث تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

كما يمكننا حصر ثلاث حالات ممكنة للخزينة والتي هي كالآتي:

<sup>1</sup>Geudi norbert ,1997, **Finance Denterprise Les Règles Du Jeu** , Edition:Organisatin , p 121.

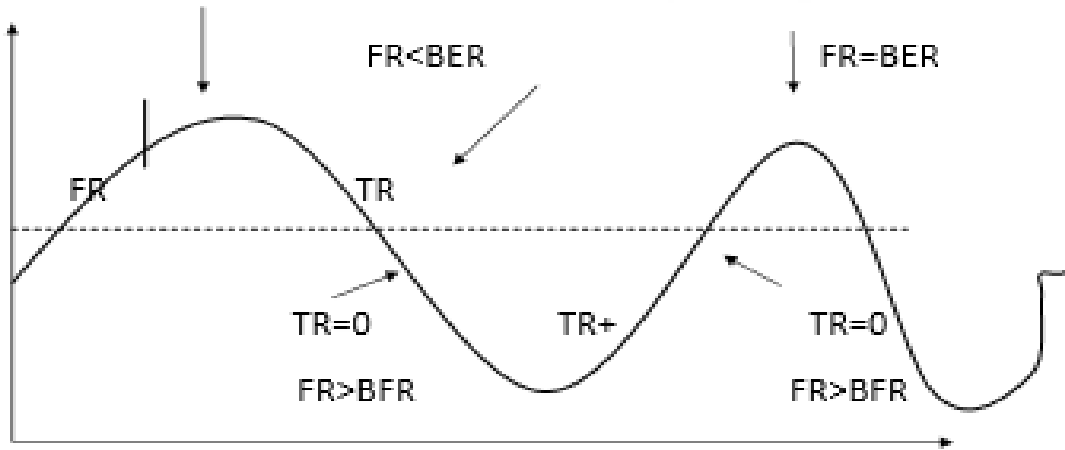
<sup>2</sup>ELIE Cohen,1991 , **GESTION FINANCIERE DE L ENTREPRISE ET DEVELOPPEMENT FINANCIER** ; DIFFUSION EDICEF OULLIPSES SELON PAYS CANADA , P 134

أ-الخزينة الصفيرية : تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة ، وهنا تكون قد حققت توازنها المالي ، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ، لكن لا بد من أخذ الحذر وضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية .

ب-الخزينة الموجبة : في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة ، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل ، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة ، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جز من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة .

ج-الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

الشكل (1-1) الحالات الممكنة للخزينة



المصدر : الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 86

### الفرع الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

تعتبر النسب المالية إحدى طرق التحليل الأكثر شيوعاً في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها.

والنسبة المالية تعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية ، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطاً ، ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد أن تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية .

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين ، كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات لتعرف على أساليب مشكلة ما ، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن النسب المالية تعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

ومن أهم هذه النسب:<sup>1</sup>

### أولاً: السيولة

تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، فهي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية وبالتالي سوف تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ قرار التمويل والائتمان.<sup>2</sup> من خلال ما سبق يقوم المحلل بحساب مجموعة من النسب والتي هي كالتالي:

#### 1. نسبة التداول:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الحد الأدنى المقبول لنسبة التداول هو الواحد الصحيح، أما اذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فيشير هذا إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة إلى احتفاظ الإدارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية.

#### 2. نسبة السيولة العامة:

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، بحيث تدل الزيادة في هذه النسبة على وجود سيولة كبيرة للمؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

#### 3. نسبة السيولة السريعة:

تستخدم هذه النسبة لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة ومن ثم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>5</sup>

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

<sup>1</sup> وليد ناجي الخيالي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> قيصر علي عبيد الفتلي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

<sup>3</sup> اليمين سعادة، 2009، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلية -"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 44، بتصرف.

<sup>4</sup> GEORGE DEPALIENS, J, P, JOBQRD, 1990, *Gestion financier de l'entrepris*, Edition Sirey, P 253.

<sup>5</sup> عاطف وليد، 2008، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 88.

4. نسبة السيولة الفورية:

تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة ، لأنها تعتمد على القيم الفورية المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتنا أو تحصيل مدينيها ، وتحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{السيولة النقدية}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$$

5. نسبة صافي رأس المال العامل : تستخدم نسبة صافي رأس المال العامل في تقدير قدرة المؤسسة في تمويل عملياتها اليومية ، والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، وذلك من أجل موازنة الربحية مع السيولة لضمان إمكانية تسيير أنشطتها . ويمكن حساب نسبة صافي رأس المال العامل بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

ثانيا : نسب النشاط

تتم هذه النسب بتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم ، كما أنها تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية ، وتقوم بتقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد ، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة . وتتضمن هذه النسب ما يلي<sup>3</sup>:

1. معدل دوران المخزون :

ويقصد بمعدل دوران المخزون السلعي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة، ويستخدم هذا المقياس لتحديد كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجات المؤسسة خلال سنة واحدة. وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية<sup>4</sup>:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ولتقييم هذا المعدل يلجأ المحلل إلى احتساب متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كعدد أيام وذلك كالتالي :

<sup>1</sup>Stephan Griffiths, 1996 , *Gestion Financière* , Edition chihab , Alger , p373.

<sup>2</sup>فهني مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

<sup>3</sup>إيمان أنجرو ، مرجع سبق ذكره ، ص 71 .

<sup>4</sup>وليد ناجي الحيايالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ} = \frac{\text{معدل دوران المخزون}}{360 \text{ يوم}}$$

و:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون ثاني مدة} + \text{مخزون أول مدة}}{2}$$

## 2. معدل دوران الذمم المدينة :

يتم استخدام هذا المعدل لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق مبيعات من خلال النمو في أرصدة العملاء وكذلك أوراق القبض ويمثل النسبة بين صافي المبيعات ومتوسط رصيد حسابات الذمم المدينة. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رصيد حسابات الذمم المدينة}}$$

كما أنه في حال وجود مبيعات آجلة فإنه يمكن اشتقاق نسبة تقيس عدد الأيام بين البيع الآجل وتحصيل القيمة وتسمى فترة تحصيل الذمم المدينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ أو } 365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

ويتم عادة تقييم التحصيل بمقارنتها مع الشروط التي تبيع فيها المؤسسة منتجاتها، فكلما كانت فترة التحصيل طويلة كلما كانت حركة الذمم المدينة وتحولها إلى نقدية بطيئة وبالتالي فإن ذلك يضعف سيولة المؤسسة. كما يمكن الحصول على معدل فترة التحصيل بالأيام بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل فترة التحصيل} = \frac{\text{معدل الحسابات المدينة} \times 360}{\text{صافي المبيعات الآجلة}}$$

<sup>1</sup>حسان الدباس، مرجع سبق ذكره، ص 63



### 3. معدل دوران الأصول الثابتة:

توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك على تحقيق الاستفادة من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

### 4. معدل دوران الأصول المتداولة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

### 5. معدل دوران إجمالي الأصول:

توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

### لثلاثاً : نسب الربحية

يجب على المحلل الائتماني أن يدعم وجهة نظره حول المقدرة المالية للعميل طالب الائتمان من خلال تقييم ربحيته ، فالربحية الجيدة تعكس مدى كفاءة السياسات والإجراءات التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية ، مما يقلل من درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف في حال منحه للائتمان ، حيث أن الأرباح هي المصدر الرئيسي للوفاء بالتزامات من قروض وفوائد ، ويمكن تقييم الربحية من خلال عدد من النسب المالية أهمها:<sup>3</sup>

#### 1. نسبة مجمل ربح العمليات ( هامش الربح الإجمالي ) :

تعطي هذه النسبة دلالة على أن العميل المحتمل قادر على توليد الأرباح من خلال ممارسة نشاطه العادي ويتسم بكفاءة في إدارة عملياته، الأمر الذي يجعل قدرته على تسديد التزاماته عالية، وتحسب بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> محمد عبد الخالق ، 2010 ، الإدارة المالية والمصرفية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص ، ص 175-177 .

<sup>2</sup> اليمين سعادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 48

<sup>3</sup> إيمان أنجرو ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص ، ص 89 - 90 ، بتصرف .

مجمل ربح العمليات

$$\frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي العمليات}} = \text{نسبة مجمل ربح العمليات}$$

كما انه عادة ما يقوم المحلل باحتساب مجمل ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب ويكون حسب العلاقة التالية :

ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب

$$\frac{\text{ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{مجمل ربح العمليات قبل الفوائد}$$

## 2. معدل العائد على حقوق الملكية :

تعبر هذه النسبة على قدرة العميل ومدى حاجته للأموال ، بحيث أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى اعتماد العميل على القروض في تمويل استثماراته ، وتحسب بالعلاقة التالية :

صافي الربح

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

## 3. معدل العائد على الأصول :

يعتبر معدل العائد على الأصول من أفضل أدوات الرقابة المالية فهو مقياس لمدى ربحية المؤسسة مقارنة مع مجموع أصولها ، ويمكن اعتماده كمقياس شامل لقابلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة .  
ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

صافي الربح

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{معدل العائد على الأصول}$$

## 4. العائد على حقوق المساهمين :

يقيس هذا المعدل كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين ، كما بين مدى نجاح المؤسسة في استخدام صناديق الاستثمار لتوليد نمو الأرباح .  
ويحسب بالعلاقة التالية :

<sup>1</sup> عدنان تايه النعمي ، أرشد فؤاد التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

$$\frac{\text{العائد على حقوق المساهمين}}{\text{صافي الربح}} = \text{حقوق المساهمين}$$

#### 5. العائد على الاستثمار :

تدل هذه النسبة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات الرأسمالية ، ومن وجهة نظر استثمارية فغن هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الاقتراض ، وإلا فإن أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تخفيض المساهمين . وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\frac{\text{العائد على الاستثمار}}{\text{صافي الربح}} = \text{إجمالي الاستثمار}$$

#### رابعا : نسب الرفع المالي

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسبة الاستدانة إلى حقوق الملكية في المؤسسات. كما تعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية ، بحيث تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة في تاريخ معين ، وذلك من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل داخلية كانت أم خارجية.<sup>2</sup>

#### 1. نسبة المديونية :

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة ، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول . وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\frac{\text{نسبة المديونية}}{\text{مجموع الديون}} = \text{مجموع الأصول}$$

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل لتحليل المركزين الماليين قصير وطويل الأجل ، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها ، ويكون ذلك وفق الصيغ التالية :

$$\frac{\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{الديون قصيرة الأجل}$$

<sup>1</sup> فهني مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 48

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105

<sup>3</sup> فهني مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 52

و:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

### 2. نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى برأس المال العامل ، أو ما يسمى بـ"الأمان" ، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالباً ، فهذا يدل على أن جزءاً من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أحلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم . وتحسب نسبة التمويل الدائم بالعلاقة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = 100 \times \left( \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \right)$$

### 3. نسبة التمويل الخاص:

تدل هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة . وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = 100 \times \left( \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right)$$

### 4. نسبة الاستقلالية المالية :

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها ، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقدم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة . وتحسب نسبة الاستقلالية بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 100 \times \left( \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \right)$$

<sup>1</sup> اليمين سعادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 ، بتصرف

<sup>2</sup> مبارك لسوس ، 2012 ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، الجزائر ، ص ، ص 45-46 ، بتصرف

### 5. نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء بحيث تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية ، كما هي عبارة عن مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون ، فكلما كانت صغيرة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات . وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \left( \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

### خامسا : نسب السوق :

يطلق على نسب السوق اسم نسب الأسهم ، حيث تكتسي أهمية كبيرة خاصة لحاملها ، أو للمستثمرين فيها ، ومحللي الأوراق المالية ، ولبنوك الاستثمار وحتى المقرضين ، حيث تعتبر هذه النسب مهمة لإدارة المؤسسة من أجل تحليل بياناتها المالية وقياس أدائها على أسعار أسهمها العادية في السوق . ومن أهم هذه النسب نجد :

### 1. القيمة السوقية للعائد :

تسمى هذه النسبة بمضاعف السعر ، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها الشركة من السهم الواحد ، حيث يمكن تفسيرها على أنها عبارة عن مجموع عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء ، فهي نسبة مالية تستخدم في التحليل والتقييم ، فإذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة فإن هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل ، وكنتيجة لذلك سترتفع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة له. وتحسب القيمة السوقية للعائد بالعلاقة التالية :

$$\text{القيمة السوقية للعائد} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{حصة السهم من صافي الربح}}$$

### 2. معدل ربحية السهم الواحد :

تعتبر ربحية السهم الواحد أحد المؤشرات المالية التي تتم إدارة الائتمان في المؤسسات المصرفية بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب . بحيث كلما كانت ربحية السهم عالية كلما أعطت مؤشرا قويا لإدارة الائتمان يساعد في اتخاذ قرار العميل للائتمان المطلوب، و يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

<sup>1</sup> عمار أكرم طويل ، 2008 ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، ص 38

3. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية :

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً آخر لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة اتجاه العميل ، حيث يعكس هذه المؤشر ما يضيفه سوق المال لقيمة السهم العادي نسبة إلى ما هو مسجل في الدفاتر ( قيمة دفترية ) لذلك السهم ، وبالتالي يعكس ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه ، وهذا ما يرغب به كل البنوك في اتخاذ قرار المنح . وتحسب قيمة هذه النسبة بالعلاقة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{نسبة قيمة السهم العادي إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

4. القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم :

تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم حيث يتم من خلاله مقارنة سعر السوق مع التكلفة الاسمية، فإذا كانت أقل من الواحد الصحيح، يعني أن المؤسسة لم تحقق أي قيمة إضافية لجملة الأسهم. وتحسب قيمة النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الاسمية}}$$

5. عائد التوزيعات للسهم :

تتم إدارة الائتمان بتحديد العائد النقدي الموزع للسهم الواحد ، إذ أن هذه النسبة تساعد في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية داخل مؤسسة العميل ، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى إدارة الائتمان في الإقراض للعميل دون تخوف من مشاكل العسر المالي المحتملة والعكس صحيح أيضا . وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية<sup>2</sup> :

$$\text{عائد التوزيعات} = \frac{\text{مقسوم الأرباح الموزعة}}{\text{قيمة الأسهم الاسمية}}$$

<sup>1</sup> خالد محمد كحلوت ، 2005 ، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة" ، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية - غزة ، -، ص ، ص ، 46-47 .  
<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي ، 2004 ، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ص 292.

### المطلب الثالث: كيفية منح الائتمان المصرفي لترشيد القرار الائتماني

تعتبر عمليات منح الائتمان المصرفي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية والمصدر الرئيسي لإيراداتها ، لذلك ينبغي على هذه البنوك عند أدائها لهذه الوظيفة الجوهرية مراعاة التخصيص الكفاء للموارد المالية عند ضخها للأغراض المختلفة ، كما ينبغي عليها رسم سياسة معينة تحدد فيها اتجاه وأسلوب استخدام هذه الموارد كما تحدد فيها الأسس والمعايير التي تبنى عليها القرارات الائتمانية .

ومن هذا المنطلق سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى السياسة الائتمانية للبنوك التجارية ، وأسس وإجراءات منح الائتمان ، بالإضافة إلى مختلف العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان في البنوك التجارية .

#### الفرع الأول: السياسة الائتمانية

#### أولاً: تعريف السياسة الائتمانية

للسياسة الائتمانية عدة تعاريف والتي سنوجز منها كالتالي :

- السياسة الائتمانية هي عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات الائتمان وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها.<sup>1</sup>
- السياسة الائتمانية هي الإطار العام الذي يضمن مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية ، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع التسهيلات.<sup>2</sup>
- السياسة الائتمانية هي مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية ، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها ، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها ، وأنواعها وأجلها الزمنية ، وشروطها.<sup>3</sup>

#### ثانياً : عناصر السياسة الائتمانية

للبنك وظيفتين رئيسيتين هما قبول الودائع ومنح القروض فينبغي استثمار الودائع الموجودة بالبنك في مجالات مربحة مع مراعاة متطلبات السيولة لمجابهة طلبات السحب المتوقعة وغير المتوقعة، وهناك ثلاث أسس ينبغي على إدارة البنك مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية وهي:<sup>4</sup>

#### 1. الربحية:

يسعى البنك بالدرجة الأولى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، لأن مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها، وتحقيق الأرباح يعني أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه.

#### 2. السيولة:

ونعني بالسيولة مدى سهولة تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة ، أما السيولة في البنوك فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والقدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان .

<sup>1</sup> فلاح حسن عداي الحسيني ، 2008 ، مؤيد عبد الله الدوري ، إدارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص

126

<sup>2</sup> حسان الدباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

<sup>3</sup> صلاح الدين حسن السيسي ، 2004 ، قضايا مصرفية معاصرة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص 20

<sup>4</sup> خالد محمد كحلوت ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 70-71 ، بتصرف

### 3. الأمان:

يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن القروض المصرفية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد وينبغي للتوصل إلى ذلك دراسة مايلي :

- أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض .
- السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء بالتزاماته .
- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المؤسسة طالبة للاقتراض .
- مدى نجاح المؤسسة في أعمالها ، ومكانتها في السوق بين المنافسين .
- المركز المالي للمؤسسة وملاءمتها ومدى توازن هيكلها التمويلي .
- مدة القرض ، فكلما كانت أقل كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض .
- حجم القرض ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض .

### الفرع الثاني : أسس وإجراءات منح الائتمان المصرفي

#### أولاً : أسس منح الائتمان

إن منح الائتمان يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها والتي هي كالتالي<sup>1</sup>:

- توفير الأمان للأموال .
- المحافظة على سلامة التوظيف وحسن استخدام الموارد المتاحة للمصرف .
- الملائمة بين هديفي الربحية و السيولة ، حيث أن البنك يسعى إلى زيادة أرباحه عن طريق زيادة حجم القروض الممنوحة من جهة ، ومن جهة أخرى هو ملزم أمام المودعين بسحب ودائعهم في أي وقت باعتبارها ودائع تحت الطلب ، وبالتالي فإن إدارة المصرف مطالبة بالاحتفاظ بمركز مالي يتصف بالسيولة لمقابلة طلبات السحب دون تأخير ومن دون أن يتعارض مع هدف تحقيق الربحية.
- التقييد بالسياسة العامة للدولة وعلى الأخص القرارات التي يتخذها البنك المركزي بشأن هيكل الأسعار، الفائدة والعمولات بالإضافة إلى النسب النقدية والمصرفية .

#### ثانياً : إجراءات منح الائتمان

عادة ما تضع البنوك خطوات منح الائتمان ، وذلك منعا لحدوث أي خلل أو انحراف عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان ، ومن أهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان هي كالتالي :

#### 1. دراسة طلبات الائتمان :

يتقدم العميل بطلب الحصول على قرض وفقاً لنموذج المعد من قبل البنك ، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترة وجدول السداد ، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان ، أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب القرض<sup>2</sup>.

#### 2. تحليل المركز المالي للعميل :

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 - 208

<sup>2</sup> حسين بلعوز ، 2009 ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية ، طبعة الأولى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ص 71.



يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر ، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب والمعدلات مثل ما تطرقنا لها سابقا ، وبذلك تتحدد الملاءة المالية للعميل وفيها إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على قرض أم لا<sup>1</sup>.

### 3. الاستفسار عن مقدم الطلب :

ويكون هذا بالاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض ومعرفة علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك أخرى لكي تتخذ قرار ائتماني سليم<sup>2</sup>.

### 4. التفاوض مع العميل :

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم جمعها ، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن : تحديد مبلغ القرض ، وذلك لأجل معرفة الغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة وغير ذلك من الشروط<sup>3</sup>.

### 5. طلب الضمان التكميلي :

يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته ، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات<sup>4</sup>.

### 6. توقيع عقد الائتمان :

قد يتفق الطرفان على شروط العقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان ، فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع العقد يتضمن كافة الشروط .

### 7. صرف قيمة القرض :

بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل يقوم البنك بوضع قيمة القرض كله تحت تصرف العميل ، حيث يكون من حق العميل سحب كامل المبلغ أو جزء منه .

### 8. سداد الائتمان ومتابعته :

تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض ، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافا إليه الفوائد ، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها ( سداسية ، سنوية ، أو قد تكون أقساط ثابتة أو غير متساوية ) ولضمان متابعة عملية السداد فإن من الضروري فتح ملف لكل عميل فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض وبعدها يقوم بمتابعة تسديد القرض .

### الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك ، والتي هي كالتالي<sup>5</sup>:

#### 1. العوامل الخاصة بالعميل :

بالنسبة للعميل تقوم عوامل : الشخصية ، رأس المال ، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته ، والضمانات المقدمة ، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي ، 2001 ، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 205.

<sup>3</sup> عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون ، 1999 ، إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة ، عمان ، الأردن ، ص 221.

<sup>4</sup> حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 72

<sup>5</sup> حسان الدباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

على الائتمان المطلوب ، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان ، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم .

## 2.العوامل الخاصة بالبنك :

وتشمل هذه العوامل مايلي:<sup>1</sup>

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها ، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ، والتي تشمل بصفة أساسية عنصرين وهما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وأيضا تلبية طلبات الائتمان ، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع .
- نوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها ، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان .
- الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة .
- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وأيضا التكنولوجيا المطلقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة .

## 3.العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني :

ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي :

- الغرض من التسهيل .
- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل ، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل من خلالها ومتى سيقوم بالسداد ، وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل .
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه .
- طريقة السداد المتبعة ، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة ، أم سوف يتم تسديده على أقساط دورية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة .
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أو يتعارض معها .
- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة ، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أكثر حرص في الدراسات التي يجريها ، خاصة نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك .

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث يصدرها المصرف المركزي ، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

<sup>1</sup> مليكة زغيب ، بدون سنة ، مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية " وكالة قسنطينة وحالة البنك الخارجي الجزائري " ، مذكرة دكتوراه ، جامعة عبد مهري قسنطينة - الجزائر ، ص 213.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنقوم في هذا المبحث إلى عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة وذلك من حيث الأهداف والنتائج وأوجه التشابه والاختلاف.

## المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

## الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

يعتبر موضوع التحليل المالي وأثره في ترشيد القرار الائتماني من المواضيع الهامة على الصعيد الاقتصادي خاصة في ظل تصاعد حدة المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية ، وبذلك فقد حظي الموضوع باهتمام كبير من قبل الباحثين ، وتمثل أهم الدراسات لسابقة التي عالجت الموضوع فيما يلي :

1. دراسة معتصم أيمن محمود الحلو (2016) : بعنوان " مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية " (دراسة تحليلية عن المصارف الإسلامية الفلسطينية) ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية - غزة - هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية " دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية " من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية ، الأمر الذي من شأنه توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار التمويلي اللازم في هذا الشأن ، بهدف المساهمة في تطوير الأداء المصرفي الإسلامي وتجنب الوقوع في مخاطر العسر المالي ، ويساهم في فتح آفاق جديدة نحو تطوير الأداء المصرفي وتوسيع نطاقه محليا ودوليا ، ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لطبيعة موضوع الدراسة ، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة .

وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج التي من أهمها:

وجود اهتمام لدى المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الاستثمار ومكونات الربح العادي وغير العادي ، ولكن بشكل غير كبير ، كما تبين وجود اهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تشكل أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل : مؤشر السيولة ، ومؤشر الرفع المالي ، ومؤشر دوران المدينين ودوران المخزون

## 2. دراسة اليمين سعادة (2009): بعنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد

قراراتها " (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلمة - ) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة .

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة الجزائرية ، واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب ، وبالتالي إبراز دور التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء وترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة ، إلى جانب التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، بحيث اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج التجريبي في الجانب التطبيقي .

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني أنها كانت قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة ، وذلك من خلال تقييم نسب التمويل ، كما تبين بأن المؤسسة غير مثقلة بالديون وهي تحتفظ بقدر كاف من السيولة ، الأمر الذي يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها .

وفي الأخير أوصت الدراسة بضرورة استغلال الأصول المتواجدة لديها لأنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها أو يتم التصرف

بتلك الأصول بما يضمن أعلى درجات الاستفادة من ذلك.

3. دراسة انجروايمان (2007): بعنوان "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض" (المصرف الصناعي السوري أنموذجاً)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل الائتماني في صنع القرار الائتماني في البنوك التجارية وتوضيح دوره في التقليل من المخاطر الائتمانية، وقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى أهم النسب المستخدمة في التحليل الائتماني للحكم على سلامة المركز المالي للعميل كما تطرقت إلى النماذج الرياضية التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بفشل العميل واحتمال تعثره، كما قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي السوري من أجل تقييم عمليات منح الائتمان في هذا المصرف، واعتمدت على ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والنهج التحريبي في الجانب التطبيقي.

وعند القيام بهذه الدراسة توصلت إلى النتائج والتي من أهمها:

- عدم الاعتماد على نظم موضوعية وفعالة لتصنيف مخاطر الائتمان .
- عدم الاهتمام بالتحليل الائتماني بالقدر اللازم والكافي يؤدي إلى تفاقم أزمة القروض المتعثرة.

4. دراسة خالد محمود الكحلوت (2005): بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة-

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً، كما أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، ويتم الاستغناء عن التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية، ولتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف العلاقة بين المعلومات المتوفرة باستخدام التحليل المالي ثم قام بتحليل وتفسير النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية عن طريق المنهج التحريبي.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة "Singh and Schmidgall, 2012" بعنوان:

**"Does financial performance depend on hotel size? Analysis of the financial profile of the US lodging industry".**

هدفت الدراسة إلى بيان دور النسب المالية في اتخاذ القرارات عند المديرين التنفيذيين في قطاع الفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استخدام عدد 36 نسبة مالية، كما تم تصميم استبانته لتحقيق هذا الغرض مكونة من معلومات حول درجة استخدام النسب المالية، وقد تم توزيعها على المدرء الماليين للفنادق في الولايات المتحدة الأمريكية والمكونة من 500 مدير، كما تم اختيار مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية.

وكان أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن نسبة الربحية ونسب التشغيل تعتبر النسب المالية التي يستخدمها المديرون التنفيذيون في اتخاذ قراراتهم.

وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار والحرص على استخدام تلك النسب إلى جانب مجموعة من النسب الأخرى عند اتخاذ أو بناء القرار التمويلي.

## 2.دراسة "Swabir Massoud Abdallah;2011" بعنوان:

**"The Effect Of Liquidity On The Market Value Of commercial Banks At The Nairobi Securities Change"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير نسب السيولة على القيمة السوقية للبنوك التجارية المدرجة في نيروبي للأوراق المالية حيث كانت المتغيرات المستقلة نسب السيولة وأرباح السهم الواحد، وكانت الدراسة من 2009-2013 التي اعتبرها كافية لعينة من البنوك التجارية التي قدرت ب 11 بنك، وقد استعمل الانحدار الخطي المتعدد وأشارت النتائج أنه يوجد علاقة خطية جد قوية بين نسب السيولة والقيمة السوقية، وأشار على أنه يوجد علاقة سلبية مع متغير السوق كونه غير مهم إحصائياً، في حين أن العلاقة مع الأرباح لكل سهم والقيمة السوقية كانت إيجابية وذات دلالات إحصائية، ولخصت الدراسة أيضاً إلى أن ربحية السهم كعنصر من عناصر السيولة لديها تأثير إيجابي على القيمة السوقية لهذه البنوك التجارية ، وبالتالي زيادة وحدة واحدة في ربحية السهم يؤدي إلى الزيادة في القيمة السوقية، في حين أن العناصر المتبقية من السيولة عند زيادة وحدة واحدة من هذه المكونات يؤدي إلى انخفاض وحدة من القيمة السوقية.

## 3.دراسة "Houghton and Woodliff, 1987" بعنوان:

**"The Financial Ratios Predication of Corporate Success and Failure"**

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف القدرة والقوة التنبؤية للنماذج التي تعتمد على النسب المالية والمبنية عليها، حيث كانت هذه النماذج مكونة من خمس نسب مالية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القدرة التنبؤية للنماذج تتوقف على مدى مصداقية البيانات المالية المستخلصة منها النسب المالية التي تقوم بتشكيل النماذج، كما توصلت الدراسة إلى بيان مدى كفاءة مستخدم النماذج على تفسير المؤشرات المستخلصة منها ، كما وبينت الدراسة أنه عندما تكون نسبة العائد على الأصول (ROA) أقل من النسب المعيارية المتعارف عليها في السوق فهذه تكون في الشركات الفاشلة، ونسب توزيع الأرباح تكون منخفضة مقارنة مع غيرها من الشركات المنافسة. وأوصت الدراسة بضرورة وجود مراكز بحثية مستقلة خاصة لديها القدرة التنبؤية بمدى مصداقية البيانات المالية وذلك لإعطاء صورة حقيقية عن وضع الشركات بشكل عام.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

الفرع الأول : أوجه التشابه

أشارت هذه الدراسة إلى أهمية دراسة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية ، حيث يعتبر تحليلها آلية لمعرفة اتخاذ القرار الائتماني في البنوك ، وتم التطرق إلى دراسة التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ، حيث تظهر أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من خلال استعمال أدوات التحليل المالي ، حيث اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في وجود العلاقة بين التحليل المالي وترشيد القرار الائتماني.

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف

هناك العديد من أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ، حيث الجدول الموالي يوضح أوجه الاختلاف بينهما :

البيانات	الدراسة الحالية	الدراسة السابقة
الهدف	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية	لقد اشتركت جل الدراسات حول هدف واحد وهو التعرف على مدى استخدام المؤسسات للنسب المالية ومعرفة دورها في اتخاذ القرارات المالية.
مجتمع وعينة الدراسة	لقد أسقطنا الدراسة على البنوك التجارية بالأخص البنك الخارجي الجزائري -وكالة حاسي مسعود- من الفترة من 2010 إلى 2017	وجود اختلاف بين الدراسات في مجتمع وعينة الدراسة ، فكل دراسة أسقطت دراستها على عينة معينة ، معظمها طبقت في مؤسسات محل الدراسة ، والبعض الآخر اسقط دراسته على مجموعة من المؤسسات لفترات مختلفة وفي دول مختلفة منها العربية والأجنبية.
أدوات التحليل والمنهج المستعمل	اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل الوثائق المحاسبية باستعمال الجداول الالكترونية (EXCEL 2007). وهذا كان عن طريق المقابلات المباشرة على مستوى البنك. اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع، بالإضافة إلى المنهج التجريبي في الدراسة التطبيقية	اعتمدت معظم الدراسات على تحليل الوثائق المحاسبية باستعمال الجداول الالكترونية (EXECL2007) (SPSS)، وهذا بالاعتماد على الملاحظة ووثائق المحاسبة عن طريق المقابلة والاستبيان. معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح جوانب الموضوع النظرية، بالإضافة إلى المنهج التجريبي المستعمل في الدراسة التطبيقية.

<p>أهم النتائج التي توصلت لها الدراسات هي:          معرفة أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل الائتماني للحكم على سلامة المركز المالي للعميل.          عدم الاهتمام بالتحليل الائتماني بالقدر اللازم والكافي يؤدي إلى تفاقم أزمة القروض المتعثرة.          وجود اهتمام لدى المصارف بتحليل مؤشرات الربحية والنسب التشغيلية.          وجود علاقة خطية قوية بين نسب السيولة والقيمة السوقية.</p>	<p>أهم النتائج التي توصلنا إليها:          أن البنك الوطني الجزائري طبق التحليل المالي بطريقة جزئية.          يعتمد البنك الوطني الجزائري في تحليله المالي لمنح القروض على مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية .</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------

## خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة مفهوم التحليل المالي ، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه وأهميته والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل ، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية ، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها . ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من القيام بدراسة حالة وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.



## الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لأثر التحليل المالي في ترشيد

القرار الائتماني

## تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول ، اخترنا القيام بالتربص في أحد البنوك الجزائرية وألا وهو البنك الخارجي الجزائري ( وكالة حاسي مسعود ) وذلك حتى يتسنى لنا معرفة النسب المالية المستعملة في التحليل المالي لاتخاذ القرار الائتماني من طرف البنوك الجزائرية وتجسيدها في الواقع التطبيقي .  
وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث تطرقنا في الأول منه إلى التعرف على طريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه عرض وتحليل نتائج الدراسة.

**المبحث الأول: الطريقة والأدوات**

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة لا بد من إعطاء صورة عن المؤسسة محل الدراسة والإمام بالجوانب العملية لذا سنوضح في هذا المبحث كيفية إنجاز الدراسة وذلك من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة ، طبيعة المتغيرات، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في معالجتها.

**المطلب الأول: الطرق المستخدمة في جمع المعلومات**

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة وجب علينا الإمام بطبيعة مجتمع الدراسة بالإضافة إلى متغيرات وبيانات هذه الدراسة.

**الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة****1.مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع البنكي الجزائري.

**2.عينة الدراسة:**

تتمثل عينة الدراسة من " البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود- تحت رقم 033" ، وهذا لمدة 08 سنوات خلال الفترة (2010-2017)، بحيث سنتطرق بإيجاز إلى تقديم عام حول عينة الدراسة.

**أولا: تقديم البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود -رقم 033**

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من أهم البنوك العمومية في الجزائر ويتفرع إلى وكالات متعددة منتشرة عبر التراب الوطني والتي

تقدر بحوالي 198 وكالة من بينها وكالة - حاسي مسعود - التي تحمل رقم 033

**1.التعريف بالوكالة**

تأسست وكالة البنك الخارجي الجزائري حاسي مسعود 033 سنة 1983 ، ومقرها الأول في حي فضيلة سعدان ، وفي سنة 1995 نقل مقرها إلى حي الأمير عبد القادر ، وهي وكالة تابعة للمديرية الجهوية لورقلة .

أنشئت هذه الوكالة بهدف تحفيز وتسهيل العمليات الخارجية مع باقي دول العالم خاصة كونها متواجدة في منطقة صناعية والتي توجد على مستواها المؤسسات الكبرى ، وكذلك من أهدافها توسيع النشاط وتقديم مختلف الخدمات للزبائن .

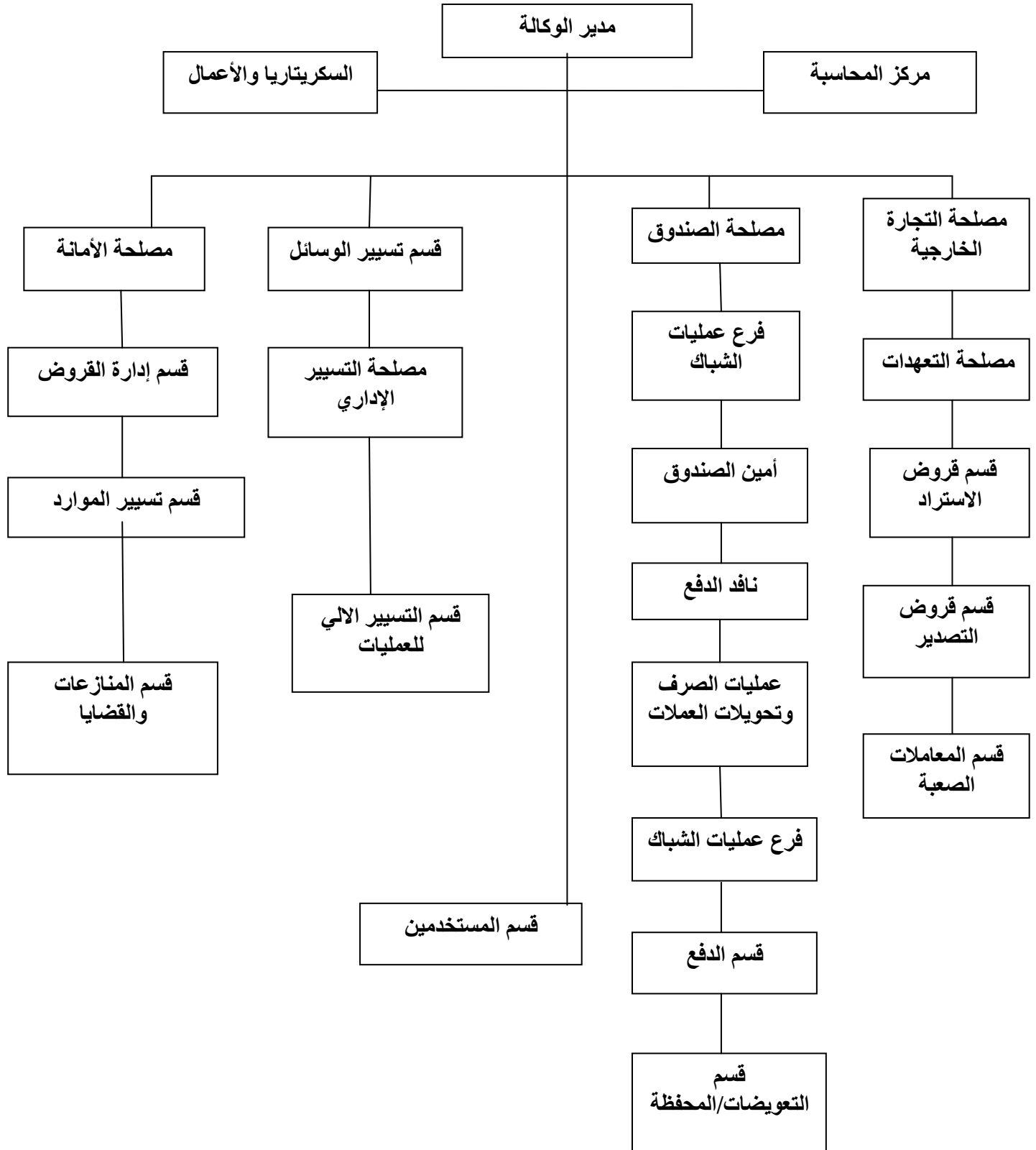
**2. مهام ونشاطات البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود -**

تقوم الوكالة بعدة أعمال ونشاطات والتي من أهمها:

- العمليات الخاصة بالصندوق والمتمثلة في السحب والإيداع والتحويل وكذلك تلقي الودائع بكل أصنافها .
- القيام بجميع العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق والمتمثلة في عمليات الاكتتاب والخصم.
- اكتساب الأموال من عمليات بيع الأوراق المالية، وتأجير الخزائن الحديدية.
- تمويل التجارة الخارجية وذلك من خلال فتح الاعتماد المستندية الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير.
- منح القروض بجميع أنواعها.
- معاينة وتحليل تسيير ملفات قروض الخواص والمؤسسات الصغيرة والكبيرة، ومعالجة عمليات الزبائن إداريا ومحاسبيا

3. الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود -

الشكل رقم (1-2) الهيكل التنظيمي لوكالة -حاسي مسعود-



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق البنك

تتواجد على مستوى الوكالة المصالح التالية:

● **مصلحة الصندوق :**

والتي تحتوي على أقسام تؤدي عدة خدمات تتمثل في:

- عمليات السحب والإيداع .
- عمليات التحويلات.
- عمليات المقايضة والمحفظة.

● **مصلحة التجارة الخارجية :**

وتقوم بما يلي :

- عمليات تحويل العملات والصرف.
- عمليات السحب والإيداع بالعملة الصعبة.
- عمليات المتعلقة بمنح الاعتماد المستندي الخاص بالاستيراد والتصدير.

● **مصلحة التعهدات:**

تقوم بما يلي :

- دراسة ومنح القروض بجميع أنواعها.
- دراسة المنازعات وقضايا العملاء والبنك.
- دراسة موارد الوكالة.

● **مصلحة التسيير الإداري:**

تقوم بما يلي :

- تسيير الوسائل.
- التسيير الآلي للعمليات.
- تسيير قسم المستخدمين.

**الفرع الثاني: طبيعة متغيرات الدراسة**

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة، قمنا باختيار متغيرين لعينة الدراسة:

**أولا: المتغير التابع**

يعتبر القرار الائتماني في دراستنا عبارة عن متغير تابع ، وهو متغير كمي يتطلب قياسه معلومات ذات طبيعة مالية متمثلة في مخرجات المؤسسة محل الدراسة من القوائم المالية، وسنحاول دراسة تأثيره بنسب التوازن المالي والنسب المالية .

**ثانيا: المتغير المستقل**

تعتبر نسب التوازن المالي والنسب المالية في دراستنا متغير مستقل، وسنحاول دراسة تأثيرها على ترشيد القرار الائتماني للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة المذكورة (2010-2017)، والتي ستتم طريقة حسابهم كما هو موضح في الجزء النظري.

## المطلب الثاني: أدوات الدراسة

في هذا المطلب سننمذ في جمع المعطيات المتعلقة بالدراسة على أدوات وبرامج، وكذا كيفية استخدامها في معالجة هاته المعطيات .

## الفرع الأول: أدوات جمع ومعالجة المعطيات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات قمنا بدراسة تطبيقية، تم من خلالها جمع المعطيات عن طريق إجراء المقابلة الشخصية مع متخصصين في قسم المحاسبة والمالية ، ومن خلالها تم جمع القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج لمؤسسة خدمانية ( SARL SRT ) الطالبة لقرض الاستغلال والاستثمار خلال السنوات ( من 2010 إلى 2017) على مستوى البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود-، وهذا من أجل حساب النسب التوازن المالي والنسب المالية لمعرفة أثرها في ترشيد القرار الائتماني.

كما أن هناك مصادر أخرى تتمثل في الكتب والأطروحات ، بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

## الفرع الثاني: البرامج المستخدمة

بغية تسهيل عملية التحليل ، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج ( EXCEL 2007 ) لحساب مجموعة النسب المالية، كما تم إعداد مجموعة من الجداول بالإضافة إلى الأشكال البيانية وهذا باستخدام البرنامج المذكور سابقا.

## المبحث الثاني: تقديم وتحليل نتائج الدراسة

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول تطبيقا للتحليل المالي في البنوك التجارية بالاستعانة بالقوائم المالية لأحد الوكالات ( البنك الخارجي الجزائري BEA - وكالة حاسي مسعود - 033)،

## المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله

إن عملية تمويل قرض تتطلب مجموعة من الإجراءات ، أولها تكوين ملف خاص بالقرض المطلوب وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات، وذلك خلال فترة لا تتعدى 3 أشهر .

## أولا: دراسة ملف قرض

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر، الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك ويكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- إظهار الصفحة المالية للمؤسسة.
- إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع.
- تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها.
- إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع.

## 1. مكونات ملف القرض

يقوم صاحب المشروع عن التقدم لطلب قرض من البنك بتحرير طلب يتألف من :

- أ. ملف إداري : ويتمثل هذا في وثائق إدارية .
- ب. الملف التقني : يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع ، والتي يحتوي على الوثائق التالية :
  - الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة
  - ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات قادمة
  - جدول اهتلاك القرض
  - مخطط تمويل المشروع
  - مخطط الأعمال أو الأشغال

## 2. إيداع الملف :

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه مرفقا بالوثائق المطلوبة ، حيث يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

ثم تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف ( المشروع ) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر، ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات ( البنوك والمؤسسات المالية الأخرى).

## ثانيا: تقنيات دراسة ملف القرض

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل ، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي :

أ. الدراسة الاقتصادية :

1. العامل البشري : فالدراسة تركز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة والتي تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعامله في مجال نشاطه .

2. العامل الاقتصادي : وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمسقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بقطاع المعني بالقرض .

3. العامل النقدي : دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة ، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض ... الخ ، ومن السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض .

4. العامل الاجتماعي : وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العملية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزمع تمويله ، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة .

## ب. الدراسة الفنية :

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة ، نوعية التجهيزات وتطوراتها ، تنظيم العمل وأدوات وطرق تسويق المنتج بعد دراسة طبيعته ، هل هو كمي ، تنافسي ، ضروري ، أم أنه من النوع الذي يمكن إحلاله ؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة ، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد .

ج. الدراسة المالية

بناء على الوثائق المالية والمحاسبية المتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية ، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء ، ومردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي يقوم بها البنك تسجل على استمارات تدعى (ST44) .

يقوم المكلف بالدراسة المالية ( التحليل المالي ) كما يلي :

1. التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية .

2. حساب رأس المال العامل FR وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي :

• إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول .

• إذا كان FR سالب يتم رفض القرض .

3. حساب الاحتياج لرأس المال BFR حيث إذا كان :

• BFR موجب يعني تمويل من الآخرين (البنوك والأفراد)

• BFR سالب يعني تمويل ذاتي.

4. حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الخارجي الجزائري.

ثالثا: اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك

بعد القيام بالدراسة وتقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناء على نتائج الدراسة المالية

للمشروع ، ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام والتي تنص على :

• نوع القرض المطلوب .

• مبلغ القرض .

• سعر الفائدة على القرض .

• جميع الضمانات المطلوبة .

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه

مدة القرض:

يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل وفي حالة:

• قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 5 سنوات.

• قروض طويلة المدى 10 سنوات.

• قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد.

طريقة التسديد:

• في حالة قرض استثماري يقوم البنك بتحديد فترة سماح تتراوح مدتها سنة.

• أقساط التسديد يتم تسديدها كل 6 أشهر من المدة المتبقية بعد السماح.

• في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة.



**المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام أدوات التحليل المالي**

يقدم العميل طلب خطي للبنك قصد تمويل مشروعه بقرض، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة والنشاط المراد تمويله، لذا سيتم في المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن يملك مؤسسة خدماتية نشاطها و يرغب صاحبها في الحصول على طلب قرض استغلال وقرض استثمار .

**الفرع الأول : تقديم المؤسسة الطالبة للقرض**

مؤسسة (SARL SRT) هي جمعية للقانون الجزائري، تم إنشاؤها في 02-06-2004 للجزء الجزائري من قبل الأخوين علي وسعيد ( أفراد من نفس العائلة ) ومعاونون في مؤسسة (SYZ) والجزء الجزائري بواسطة (SARL JETAIR LEASING LIMITED) بالتساوي أو 50 % لكل طرف.

**1. نشاط المؤسسة**

تهدف (SARL SRT) إلى سد الفجوة في سوق الدعم الأرضي لشركات الطيران الجزائرية والأجنبية، يتألف نشاطها من مساعدة الأمتعة والشحن ومكتب البريد والمساعدة في التنظيف وخدمات الطائرات، الوقود والزيوت المساعدة، إلى جانب القيام بمساعدة الصيانة عبر الانترنت ومساعدة النقل البري وخدمة الطعام.

**2. القرض المطلوب**

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل بقرض استغلال وقرض استثمار بقيمة 2900000.00 مليار دينار جزائري.

**3. الغرض من المشروع**

الغرض من هذا المشروع هو توسيع أعماله والتي هي متمثلة في شراء معدات خدمة الطائرات ( السجاد إلى الأمتعة ذاتية الدفع ) ، وسلام للركاب ذاتية الدفع ، والجرارات ومقطورات الأمتعة .

**ثانيا: تقييم ملف القرض**

طلبت المؤسسة (SARL SRT) من البنك الخارجي الجزائري وكالة - حاسي مسعود - منحها قرض استغلال وقرض استثمار لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف القرض وأصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت الوكالة بدراسة ملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية لملف القرض.

ثالثا: الدراسة التقنية لملف القرض

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة / الاستحقاق ، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

**الفرع الثاني: الدراسة الحالية للمشروع**

سنقوم في هذه الدراسة بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية.

أولاً : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لسنوات ( 2010-2011-2012 )  
الجدول رقم (2-1) الميزانية المالية للمؤسسة لجانب الأصول و الخصوم لسنوات (2010-2011-2012)  
أ. جانب الأصول  
الوحدة دج

2012	2011	2010	البيان /السنوات
-	-	-	تثبيتات معنوية
-	-	-	تثبيتات مادية
1 958 265 .00	1 978 386.00	1 978 386.00	تثبيتات أخرى
-	-	-	تثبيتات مالية
1 958 265 .00	1 978 386.00	1 978 386.00	أصول ثابتة
-	-	-	مخزونات
1 227 915.00	-	28 080.00	زبائن
-	2 806.00	2 806.00	مدينون آخرون
125 556.00	98 834.00	67 679.00	ضرائب
-	-	-	حقوق أخرى
15 036.00	33 991.00	91 204.00	الخزينة
1 368 507.00	135 631.00	189 770.00	أصول متداولة
3 326 773.00	2 114 017.00	2 168 156.00	إجمالي الأصول

المصدر : بالاعتماد على مخرجات EXCE ووثائق البنك المحاسبية

ب. جانب الخصوم الوحدة دج

2012	2011	2010	البيان / السنوات
3 099 576.00	1 860 665.00	1 093 272.00	الأموال الخاصة
2 757 554.00	1 763 911	655 936.00	رأسمال المدفوع
342 022.00	96 753.00	437 335.00	النتيجة الصافية
-	-	-	رؤوس أموال خاصة أخرى
-	-	734 799.00	ديون طويلة الأجل
3 099 576.00	1 860 665.00	1 093 272.00	الأموال الدائمة
227 196.00	253 352.00	340 084.00	ديون قصيرة الأجل
-	-	193 205.00	موردون وحسابات معلقة
213 093.00	140 249.00	146 879.00	ضرائب
14 102.00	14 102.00	-	ديون أخرى
-	99 000.00	-	خزينة الخصوم
227 196.00	253 352.00	340 084.00	خصوم متداولة
3 326 773.00	2 114 017.00	2 168 156.00	إجمالي الخصوم

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL ووثائق البنك المحاسبية

لتلخيص: إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2012-2011-2010)

الجدول رقم (2-2) الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2012-2011-2010)

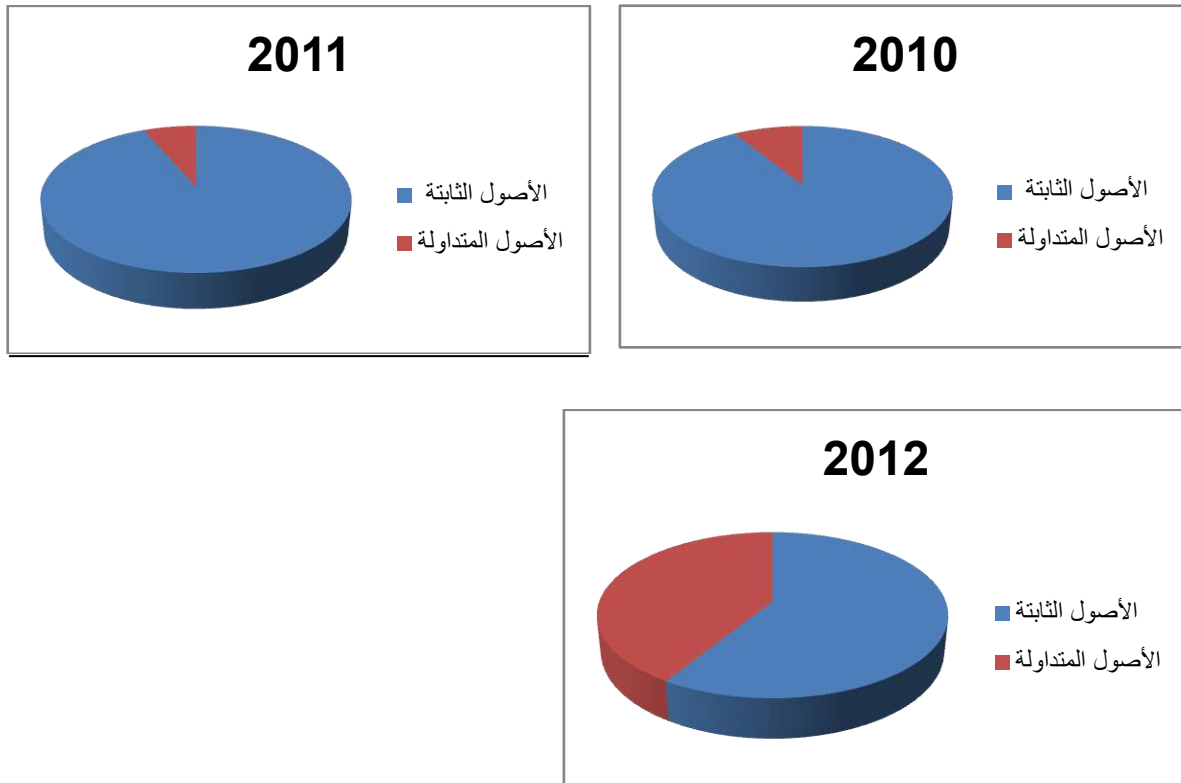
أ. الأصول

	2012		2011		2010	
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	البيان / السنوات
58,86	1 958 265,00 DA	93,58	1 972 386,00 DA	91,25	1 978 386,00 DA	الأصول الثابتة
41,14	1 368 507,00 DA	6,42	135 631,00 DA	8,75	189 770,00 DA	الأصول المتداولة
100	3 326 772,00 DA	100	2 114 017,00 DA	100	2 168 156,00 DA	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

- تحليل الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة سنتي 2010 و 2011 حيث سجلت نسبة (91.25) في المائة و(93.58) في المائة على التوالي ، أما في سنة 2012 فنلاحظ أن هناك على مستوى الأصول الثابتة حيث قدر هذا الانخفاض بنسبة (34.72) في المائة، كما نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة في انخفاض مقارنة بالأصول الثابتة، ماعدا في سنة 2012 عرفت ارتفاع قليل حيث سجلت نسبة (41.14) في المائة.

الشكل رقم (2-2) تطور عناصر الأصول لسنوات (2010- 2011- 2012)



المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

الجدول رقم(2-3) الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2010-2011-2012)

ب.الخصوم

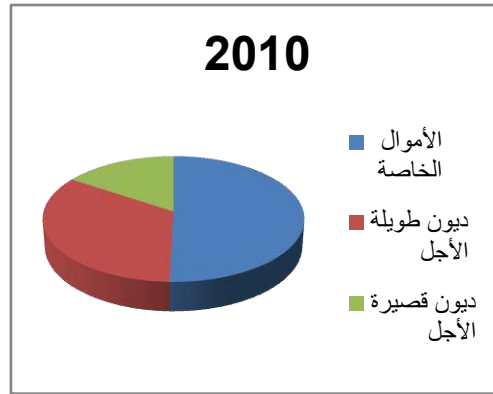
2012		2011		2010		البيان السنوات
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
93,17	3 099 576,00 DA	88,02	1 860 665,00 DA	84,31	1 828 071,00 DA	الأموال الدائمة
6,83	227 196,00 DA	11,98	253 352,00 DA	15,69	340 084,00 DA	ديون قصيرة الأجل
100	3 326 772,00 DA	100	2 114 017,00 DA	100	2 168 155,00 DA	المجموع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

• تحليل الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع مستمر في قيمة الأموال الدائمة على مر السنوات الثلاث، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2012 ب( 93.17) في المائة، كما نلاحظ أن هناك انخفاض مستمر في قيمة القروض قصيرة الأجل على مر السنوات الثلاث، حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2012 ب(6.83) في المائة، كما نلاحظ الزيادة المستمرة في إجمالي الخصوم وهذا كان خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (2-3) تطور عناصر خصوم المؤسسة لسنوات (2010-2011-2012)



المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

ثالثا : تحليل الميزانية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية لاتخاذ القرار الائتماني  
 كما سبق وأن ذكرنا أن استخدام النسب المالية في التحليل المالي ليست الغاية في التحليل المالي، وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل.  
 يمكن تتبع تطور نشاط المؤسسة الطالبة لقرض الاستغلال لدى البنك الخارجي الجزائري انطلاقا من مجموعة من النسب المالية، والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها من طرف البنك.  
 أولا: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي  
 لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل على ثلاثة مؤشرات وهي :

- رأس المال العامل
- احتياجات رأس المال العامل
- الخزينة

وسوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي :

الجدول رقم ( 2-4): حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة

البيان / السنوات	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	1 828 071,00 DA	1 860 665,00 DA	3 099 576,00 DA
الأصول الثابتة	1 978 386,00 DA	1 978 386,00 DA	1 958 265,00 DA
رأس المال العامل الدائم	- 150 315,00 DA	- 117 721,00 DA	1 141 311,00 DA
الأموال الخاصة	1 093 272,00 DA	1 860 665,00 DA	3 099 576,00 DA
الأصول الثابتة	1 978 386,00 DA	1 978 386,00 DA	1 958 265,00 DA
رأس المال العامل الخاص	- 885 114,00 DA	- 117 721,00 DA	1 141 311,00 DA
الأصول المتداولة	189 770,00 DA	135 631,00 DA	1 368 507,00 DA
رأس المال العامل الإجمالي	189 770,00 DA	135 631,00 DA	1 368 507,00 DA

- DA	- DA	734 799,00 DA	الديون الطويلة الأجل
227 196,00 DA	253 352,00 DA	340 084,00 DA	الديون القصيرة الأجل
227 196,00 DA	253 352,00 DA	1 074 883,00 DA	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر : بالاعتماد على مخرجات EXCEL ووثائق البنك المحاسبية

التعليق :

● بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة كان سالب سنة 2010 بمبلغ (150 350.00-) دج ، وهذا الانخفاض يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية (الأموال الدائمة) ، كما أنها مولت جزء من هذه الاستثمارات عن طريق مواردها قصيرة الأجل، أما في سنة 2011 فنلاحظ أن هناك تحسن في رأس المال العامل من رغم من بقاءه سالب حيث بلغ (117 721.00-) دج وهذا راجع إلى الرفع في رأس مال المؤسسة ، أما في سنة 2012 فنلاحظ أن المؤسسة حققت رأس المال العامل موجب إذ بلغ (1 141 311.00) دج ، ويدل هذا على أن المؤسسة تمكنت في هذه السنة من تمويل احتياجاتها باستخدام مواردها ، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجات دورة الاستغلال.

● بالنسبة لرأس المال العامل الخاص :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة رأس المال العامل الخاص كانت سالبة خلال سنتي 2010 و 2011 إذ بلغت (885 114.00-) دج و (1 177 221.00-) دج على التوالي ، وهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة لم تغطي الأصول الثابتة ، و موجبة خلال سنة 2012 بقيمة (114 131.00) دج، و هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية ، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية ، كما نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص هي من نفس قيمة رأس المال العامل ، وهذا يعني أن قيمة الديون الطويلة الأجل معدومة تماما فهو بذلك مؤشر إيجابي للوضع المالي للمؤسسة .

● بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال سنوات الدراسة، حيث شهد ارتفاع في سنة 2010 بمبلغ (189 770.00) دج ، وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع التي شهدته الخزينة إلى جانب قيمة العملاء في هذه السنة ، و في سنة 2011 انخفض ليصل إلى مبلغ (135 631.00) دج ، وهذا الانخفاض راجع إلى الانخفاض في قيمة الخزينة وانعدام في قيمة العملاء ، أما سنة 2012 عرفت ارتفاعا كبيرا في رأس مالها العامل الإجمالي حيث بلغ (1 368 507.00) دج ، وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في قيمة العملاء وقيمة الضرائب.

• بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي موجبة خلال سنوات الدراسة الثلاث محل الدراسة، حيث شهدت ارتفاع كبير سنة 2010 حيث بلغ (1 074 883.00) دج ، وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في قيمة الديون القصيرة الأجل ووجود ديون طويلة الأجل ، أما في سنة 2011 فنلاحظ أن هناك انخفاض في هذا المعدل حيث بلغ (253 352.00) دج، وهذا الانخفاض يعود إلى انعدام الديون طويلة الأجل ، وفي سنة 2012 نلاحظ استمرار الانخفاض حيث بلغ ( 227 196.00 ) دج، وهو كذلك راجع إلى انعدام الديون الطويلة الأجل إلى جانب انعدام الخزينة في هذه السنة مقارنة بالسنة الفارطة (2011)، كما نستطيع القول بأن قيمة الأموال الخاصة مرتفعة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير ، وبذلك تعتبر المؤسسة مستقلة ماليا.

الشكل رقم (2-4) مختلف رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة



المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

2. احتياجات رأس المال العامل

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي محزونات ومدينوها ( احتياجات الدورة ) بالديون القصيرة الجمل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وهو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل).



الجدول رقم (2-5) حساب الاحتياج لرأس المال العامل

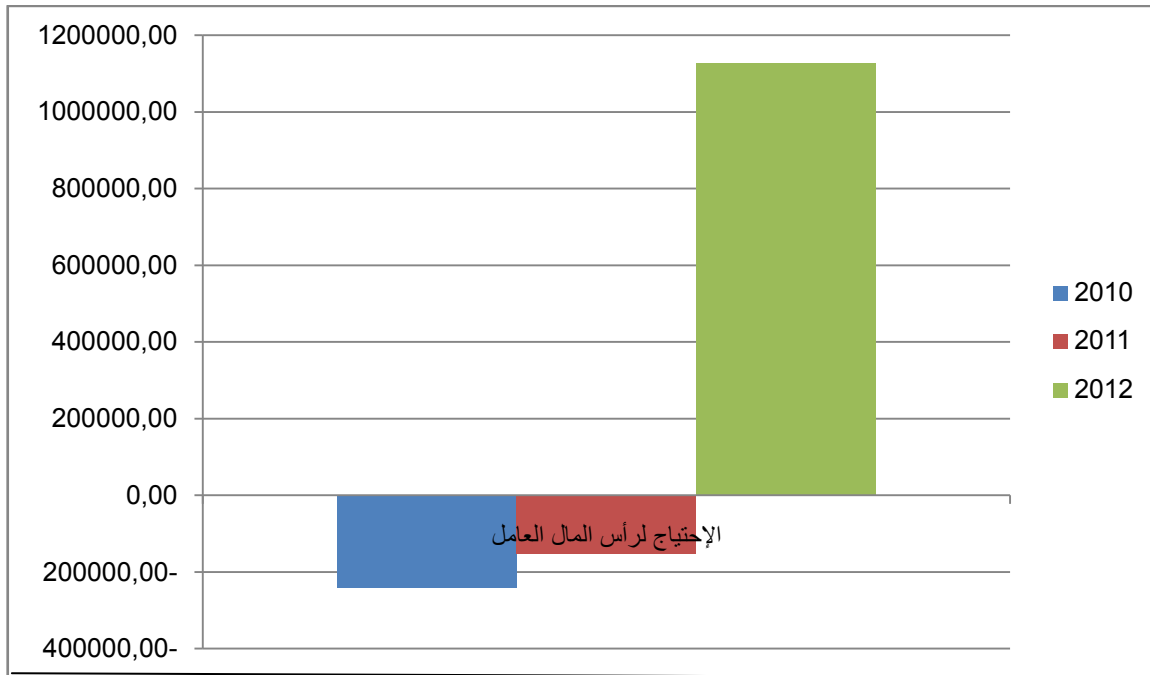
2012	2011	2010	البيان /السنوات
3 099 576,00 DA	1 860 665,00 DA	1 828 071,00 DA	الأموال الدائمة
1 958 265,00 DA	1 978 386,00 DA	1 978 386,00 DA	الأصول الثابتة
<b>1 141 311,00 DA</b>	<b>- 117 721,00 DA</b>	<b>- 150 315,00 DA</b>	<b>FR</b>
1 353 471,00 DA	101 640,00 DA	98 566,00 DA	أصول متداولة خارج الخزينة
227 196,00 DA	253 352,00 DA	340 084,00 DA	ديون قصيرة الأجل
<b>1 126 275,00 DA</b>	<b>- 151 712,00 DA</b>	<b>- 241 518,00 DA</b>	<b>BFR</b>
<b>15 036,00 DA</b>	<b>33 991,00 DA</b>	<b>91 203,00 DA</b>	<b>TR</b>

المصدر : بالاعتماد على مخرجات EXCEL وطاق البنك المحاسبية

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتياج لرأس المال العامل سالب ، حيث انخفض من سنة 2010 إلى سنة 2011 بمبلغ (241 518.00-) دج إلى (151 712.00-) دج ، وهذا يدل على أن المورد من الاحتياج لرأس المال العامل السالب ووجه لتمويل العجز الحاصل في رأس المال العامل ( الاستثمارات الصافية ) ، أما في سنة 2012 فنلاحظ أن الاحتياج لرأس المال العامل موجب بمبلغ (1 126 275) دج ، وهذا الارتفاع يعود إلى الارتفاع التي شهدته الأصول المتداولة خارج الخزينة وانخفاض على مستوى الديون القصيرة الأجل .

الشكل رقم (2-5) الاحتياج لرأس المال العامل للمؤسسة



المصدر : بالاعتماد على مخرجات EXCEL

3. الخزينة

الجدول رقم (2-6) حساب الخزينة

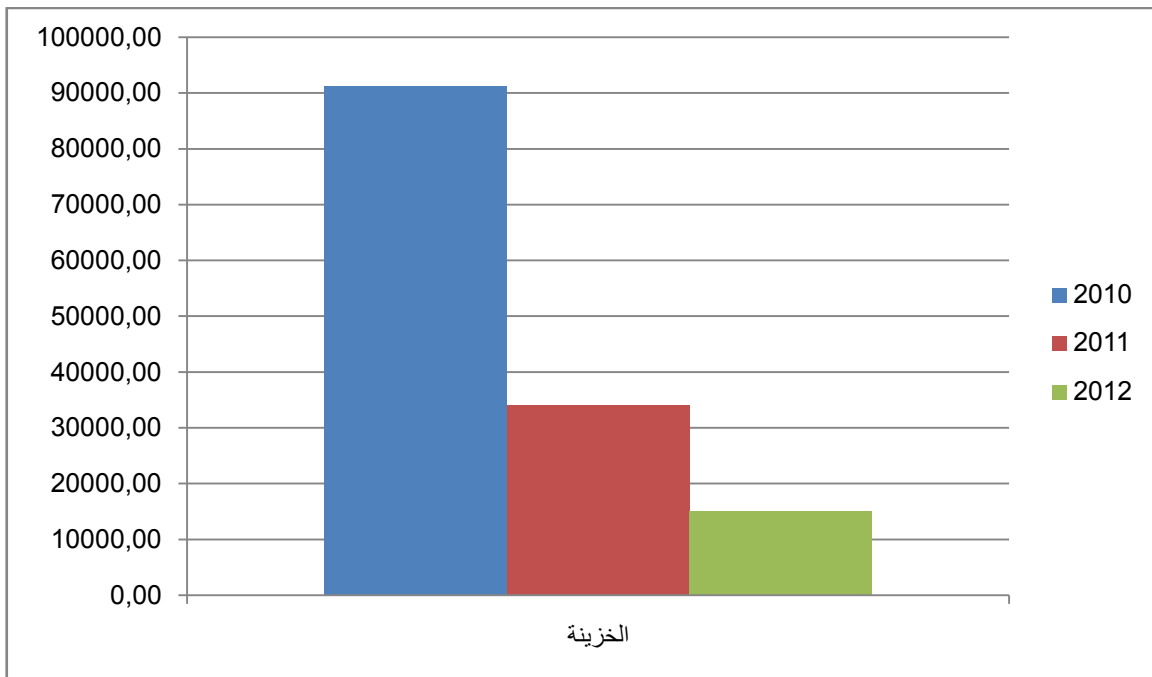
البيان / السنوات	2010	2011	2012
رأس المال العامل	- 150 315,00 DA	-117 721,00 DA	1 141 311,00 DA
احتياجات رأس المال العامل	- 241 518,00 DA	-151 712,00 DA	1 126 275,00 DA
الخزينة	91 203,00 DA	33 991,00 DA	15 036,00 DA

المصدر : بالاعتماد على مخرجات EXCEL

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم الخزينة موجبة على مدار سنوات الدراسة الثلاث محل الدراسة ، حيث كانت قيمة الخزينة سنة 2010 تعادل ما قيمة (91 203.00) دج ثم انخفضت هذه القيمة سنة 2011 إلى قيمة (33 991.00) دج، وهنا نستطيع القول بأن المورد من الاحتياج لرأس المال العامل السالب قد غطى كل العجز من رأس المال العامل السالب ، أما في سنة 2012 فنلاحظ انه مزال هناك انخفاض والذي قدر ب (15 036.00) على الرغم من أنه كان (FR) و(BFR) موجب، وهذا يدل على أن رأس المال العامل للمؤسسة قد غطى الاحتياج في رأس المال العامل الموجب.

الشكل رقم (2-6) خزينة المؤسسة



المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

ثانيا : التحليل باستخدام النسب المالية

يقوم البنك بحساب النسب المالية للمؤسسة الطالبة للقرض وذلك من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة ، وسوف يتم التعرف على نسب المالية المستعملة في التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان للمؤسسة محل الدراسة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2-7) حساب النسب المالية لسنوات (2010-2011-2012)

2012	2011	2010		النسب المالية	
6,02	0,53	0,56	الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل	السيولة العامة	نسب السيولة
0,07	0,13	0,27	القيم الجاهزة/ديون قصيرة الاجل	السيولة الجاهزة	
1,58	0,94	0,55	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	التمويل الذاتي	نسب التمويل
13,64	7,34	1,02	الأموال الخاصة/مجموع الديون	الاستقلالية المالية	
0,31	0,38	0,28	رقم الأعمال/إجمالي الاصول	معدل دوران إجمالي الاصول	نسب النشاط
0,53	0,4	0,3	رقم الأعمال/ الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة	
0,77	5,9	3,16	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة	
0,11	0,05	0,33	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	المردودية المالية	نسب المردودية

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

• تحليل نسب السيولة:

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة قد انخفضت من 0.56 إلى 0.53 في السنتين 2010 و 2011 على التوالي وهذا الانخفاض راجع إلى الانخفاض التي شهدته كل من الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل خلال سنة 2011 خلافا لسنة 2010، أما في سنة 2012 فكانت نسبة السيولة العامة مرتفعة جدا إذ بلغت نسبة 6.02 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير التي عرفته أصولها المتداولة خلافا لديونها قصيرة الأجل، مما يعني هذا أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

- نلاحظ كذلك أن نسبة السيولة الجاهزة في انخفاض على مدار سنوات الدراسة الثلاث ، حيث بلغت سنة 2010 نسبة 0.27 ثم انخفضت إلى 0.13 خلال سنة 2011 وإلى 0.07 سنة 2012، وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض القيم الجاهزة لدى المؤسسة محل الدراسة، وهذا يعتبر مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة لأن النسب بعيدة عن النسبة النموذجية للسيولة الجاهزة والتي هي (1) ، لذلك يجب على المؤسسة أن توفر نسبة أكبر من القيم الجاهزة لمواجهة ديونها قصيرة الأجل .

• تحليل نسب التمويل:

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الذاتي جيدة ومتزايدة خلال سنوات الدراسة الثلاث، حيث بلغت سنة 2010 نسبة 0.55، تدل هذه النسبة على أن المؤسسة تستعمل الأموال الخاصة من أجل تمويل كل الأصول الثابتة وجزء

من الأصول المتداولة، وفي 2011 بلغت 0.94 وفي سنة 2012 بلغت 1.94 ، وهذا يعني مدى تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة لأصولها الثابتة بدون اللجوء إلى الديون، بحيث يوفر لها هذا نوعا من الاستقلالية .

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية التي عرفتتها المؤسسة خلال سنوات الدراسة الثلاث كانت في تزايد كبير، حيث عرفت في سنة 2010 نسبة جيدة ونموذجية والتي كانت نسبتها 1.92، ما تعني بذلك مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على أموالها الخاصة ، أما في سنتي 2011 و 2012 فكانت مرتفعة حيث بلغت 7.34 و 13.64 على التوالي ، ويعني هذا الارتفاع أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض .

#### ● تحليل نسب النشاط:

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران إجمالي الأصول منخفض حيث قدر ب 0.28 في سنة 2010، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.28 دينار من المبيعات، وهذا الانخفاض راجع إلى الزيادة في مجموع الأصول مقارنة برقم الأعمال، أما في سنة 2011 نلاحظ ارتفاع طفيف على مستوى هذا المعدل حيث بلغ (0.38) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول يولد 0.38 من المبيعات ، ويعود هذا الارتفاع إلى الانخفاض الذي حدث على مستوى مجموع الأصول من الرغم أن رقم الأعمال استمر في التزايد، وفي سنة 2012 رجع المعدل للانخفاض حيث بلغ (0.31)، مقارنة برقم الأعمال، لكن رغم ذلك فإن هذه المعدلات تعتبر غير جيدة بالنسبة للمؤسسة ، مما تدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة من الرغم أنه متزايد على مر سنوات الدراسة الثلاث إلا أنها تعتبر نسب ضعيفة، حيث قدر سنة 2010 ب (0.3) وفي سنة 2011 ب (0.4) وسنة 2012 ب (0.53) ، وهذا يدل على أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد لنا 0.3 و 0.4 و 0.53 دينار من المبيعات، وهذا راجع إلى الارتفاع التي عرفتتها الأصول الثابتة مقارنة برقم الأعمال، حيث يشير على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول المتداولة مرتفع سنة 2010 حيث قدر ب (3.16) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 3.16 دينار جزائري من المبيعات، وهذا راجع إلى الزيادة في رقم الأعمال مقارنة بالأصول المتداولة، أما في سنة 2011 فنلاحظ أن المعدل ارتفع إلى (5.9) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 5.9 من المبيعات، وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في رقم الأعمال وانخفاض في الأصول المتداولة، أما في سنة 2012 فنلاحظ تراجع كبير على مستوى معدل دوران الأصول المتداولة حيث بلغ معدل (0.77)، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 0.77 دينار من المبيعات ، وهذا الانخفاض راجع إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها الأصول المتداولة مقارنة برقم الأعمال.

#### ● تحليل نسب المردودية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المردودية للأموال الخاصة خلال السنوات الثلاث محل الدراسة متدبدة ، حيث قدرت في سنة 2010 ب (0.33) وهذا راجع إلى ارتفاع على مستوى النتيجة الصافية وانخفاض في الأموال الخاصة، أما في سنة 2011 فقد قدرت ب (0.05) وهي نسبة منخفضة ، وهذا راجع إلى الانخفاض التي عرفتتها النتيجة الصافية والارتفاع التي شهدته الأموال الخاصة ، أما في سنة 2012 ارتفعت قليلا هذه النسبة مقارنة بالسنة الفارطة حيث قدرت ب (0.11) ، وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع في النتيجة الصافية وعلى مستوى الأموال الخاصة.

الفرع الثالث: الدراسة المستقبلية للمشروع

اعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد ويتم خلالها عرض حالة المشروع ( المؤسسة ) خلال الخمس سنوات القادمة ( بعد تقديم القرض ) .

أولاً: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ( 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017 ) :

الجدول رقم ( 2-8 ) الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لسنوات الخمس التقديرية لجانب الأصول والخصوم

الميزانية المالية المفصلة :

• جانب الأصول

الوحدة : دج

2017	2016	2015	2014	2013	البيان / السنوات
-	-	-	-	-	تشبيات معنوية
-	-	-	-	-	تشبيات مادية
2 462 386.00	2 946 386.00	3 430 386.00	3 430 386.00	3 914 386.00	تشبيات أخرى
-	-	-	-	-	تشبيات مالية
2 462 386.00	2 946 386.00	3 430 386.00	3 430 386.00	3 914 386.00	الأصول الثابتة
-	-	-	-	-	محزونات
1 227 915.00	1 227 915.00	1 227 915.00	1 227 915.00	1 227 915.00	العملاء
-	-	-	-	-	مدينون آخرون
-	-	-	-	-	ضرائب
5 625 080.00	3 809 626.00	2 403 027	2 344 588.00	1 060 531.00	القيم الجاهزة
6 852 995.00	5 037 541.00	3 630 942.00	3 572 503.00	2 288 446.00	الأصول المتداولة
9 315 382.00	7 983 927.00	7 061 328.00	7 002 889.00	6 202 832.00	مجموع الأصول

الوحدة : دج

• جانب الخصوم

2017	2016	2015	2014	2013	البيان /السنوات
8 623 679.00	7 292 224.00	6 030 825.00	5 972 387.00	4 833 530.00	الأموال الخاصة
7 292 224.00	6 030 825.00	4 833 530.00	4 833 530.00	3 747 726.00	رأس المال المدفوع
1 331 454.00	1 261 398.00	1 197 295.00	1 138 857.00	1 085 807.00	النتيجة الصافية
8 623 679.00	7 292 224.00	6 030 825.00	5 972 387.00	4 833 530.00	الأموال الدائمة
677 600.00	677 600.00	1 016 400.00	1 016 400.00	1 355 200.00	ديون طويلة الأجل
14 102.00	14 102.00	14 102.00	14 102.00	14 102.00	ديون قصيرة الأجل
-	-	-	-	-	الزبائن
-	-	-	-	-	ضرائب
14 102.00	14 102.00	14 102.00	14 102.00	14 102.00	ديون أخرى
-	-	-	-	-	خزينة الخصوم
9 315 382.00	7 983 927.00	7 061 328.00	7002 889.00	6 202 832.00	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك المحاسبية

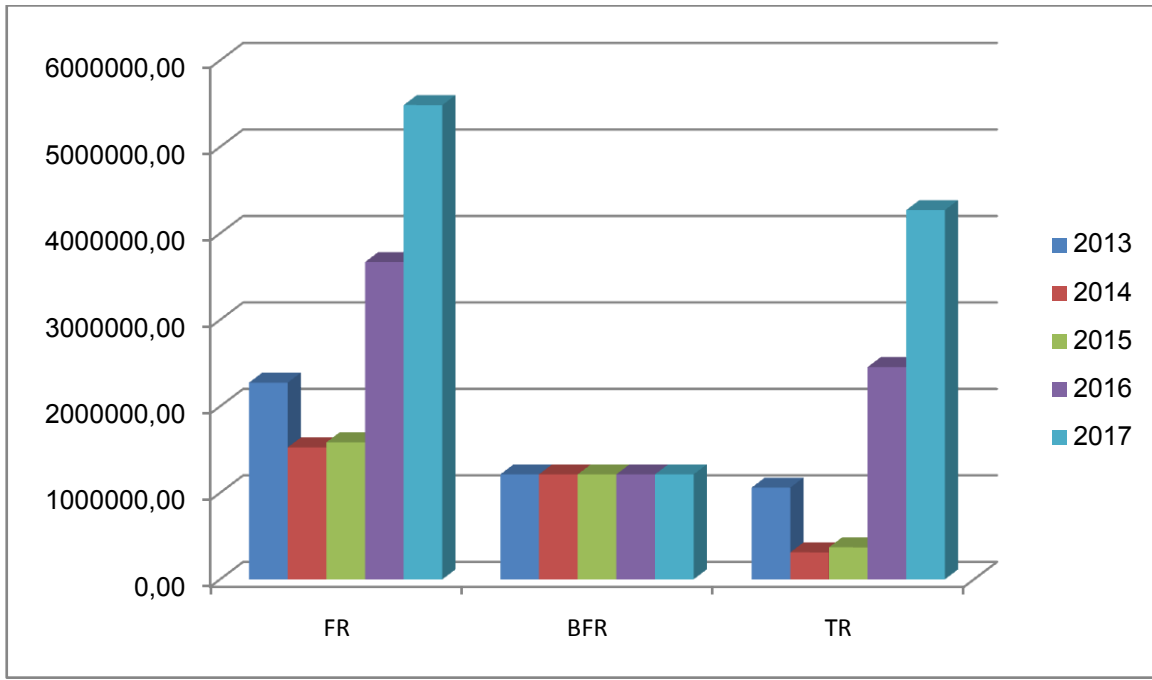
ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي لسنوات التقديرية الخمس

الجدول رقم(2-9) حساب مؤشرات التوازن المالي لسنوات الخمس التقديرية

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	البيان /السنوات
483 693,00 DA	3 668 238,00 DA	1 584 039,00 DA	1 525 601,00 DA	2 274 344,00 DA	FR
1 213 813,00 DA	1 213 813,00 DA	1 213 813,00 DA	1 213 813,00 DA	1 213 813,00 DA	BFR
4 269 880,00 DA	2 454 425,00 DA	370 226,00 DA	311 788,00 DA	1 060 531,00 DA	TR

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

الشكل رقم (2-7) مؤشرات التوازن المالي لسنوات الخمس التقديرية للمؤسسة



المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

● تحليل مؤشرات التوازن المالي:

بالنسبة لرأس المال العامل

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه أن رأس المال العامل موجب و متزايد مر السنوات التقديرية الخمسة إلى أن وصل ذروته في السنة التقديرية الخامسة (5 483 693.00) دج ، وهذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد مولت من الأموال الدائمة وبقي هامش أمان ساعد في تمويل دورة الاستغلال.

بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل

نلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أن الاحتياج لرأس المال العامل بقي ثابت على مر السنوات التقديرية محل الدراسة، بحيث بلغ معدل (1 213 813.00) دج خلال كل السنوات التقديرية الخمس، ويعود هذا الثبات إلى ثبات قيمة الأصول المتداولة خارج الخزينة والمتمثلة في العملاء إلى جانب ثبات الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنوات.

بالنسبة للخزينة

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني بأن الخزينة في تزايد وتحسن خلال السنوات التقديرية الخمس ، كما نلاحظ انطلاقا من رأس المال العامل تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات رأس المال العامل، وذلك ما يعكس خزينة موجبة حيث قدرت ب (1 060 531.00) دج في السنة التقديرية الأولى و (4 269 880.00) دج في السنة التقديرية الخامسة.

ثالثا : حساب النسب المالية لسنوات التقديرية (2013-2014-2015-2016-2017)

الجدول رقم (2-10) حساب النسب المالية لسنوات التقديرية (2013-2014-2015-2016-2017)

السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	النسب المالية	
4,86	3,57	2,57	2,43	1,62	السيولة العامة	نسب السيولة
3,99	2,7	1,7	1,66	0,75	السيولة الجاهزة	
3,5	2,47	1,76	1,74	1,23	التمويل الذاتي	نسب التمويل
0,12	0,1	0,05	0,06	0,03	الاستقلالية المالية	
0,29	0,33	0,35	0,34	0,36	معدل دوران إجمالي الأصول	نسب النشاط
1,11	0,88	0,72	0,69	0,57	معدل دوران الأصول الثابتة	
0,4	0,52	0,68	0,66	0,98	معدل دوران الأصول المتداولة	
0,15	0,17	0,2	0,19	0,46	المردودية المالية	نسب المردودية

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

● تحليل النسب المالية

● بالنسبة للسيولة العامة:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة في تزايد مستمر على مر السنوات التقديرية الخمس، حيث حققت نسبة (1.62) في السنة التقديرية الأولى ثم ارتفعت تدريجيا على باقي السنوات إن وصلت إلى ذروتها في السنة التقديرية الخامسة بنسبة (4.86) ، وهذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة ، حيث هذه الوضعية تشير إلى أن المؤسسة تتميز بسيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال ، وهذا ما يجعل البنك يفكر في منحها قرض الاستغلال المطلوب.

● بالنسبة للسيولة الجاهزة:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السيولة الجاهزة في تطور خلال السنوات التقديرية الخمس، حيث حققت نسبة (0.75) في السنة التقديرية الأولى إلى أن بلغت ذروتها في السنة التقديرية الخامسة بنسبة (3.99)، وهذا يفسر مدى قدرة المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تمتلكه من متاحات.

● بالنسبة لتمويل الذاتي:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب التمويل الذاتي كانت جيدة ومتزايدة على مر السنوات التقديرية الخمس، حيث بلغت في السنة الأولى التقديرية نسبة (1.23) إلى أن وصلت لنسبة (3.5) في السنة التقديرية الخامسة، وهذا يشير على مدى تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة لأصولها الثابتة، وهذا ما يوفر لها نوعا من الاستقلالية.

● بالنسبة للاستقلالية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستقلالية المالية للمؤسسة في تزايد وتحسن عبر السنوات التقديرية الخمس، حيث كانت في السنة التقديرية الأولى تقدر ب (0.03) إلى أن وصلت إلى (0.12) في السنة التقديرية الخامسة، وهذا يعبر عن مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على أموالها الخاصة التي كانت أكبر من الديون.



● بالنسبة لمعدل دوران إجمالي الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه كان هناك تدبب على مستوى معدل دوران الأصول يتراوح ما بين (0.36) التي كانت في السنة الأولى التقديرية ثم انخفض إلى أن وصل إلى (0.29) في السنة الخامسة التقديرية، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.36 و0.29 دينار من المبيعات، ويعود الارتفاع والانخفاض على مستوى هذا المعدل إلى الزيادة التي عرفتها مجموع الأصول مقارنة برقم الأعمال، ويشير هذا إلى كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها والعكس صحيح.

● بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة في تزايد عبر السنوات التقديرية الخمس، حيث يتراوح ما بين (0.57) في السنة الأولى التقديرية الأولى و(1.11) في السنة الخامسة التقديرية، ويعني هذا أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.57 دينار من المبيعات في السنة الأولى ويولد لنا (1.11) دينار من المبيعات في السنة الخامسة، ويعود هذا الانخفاض والارتفاع إلى الزيادة في رقم الأعمال والانخفاض في الأصول الثابتة، كما يشير هذا الارتفاع على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة.

● بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول المتداولة متدبب إذ يتراوح ما بين (0.98) في السنة الأولى التقديرية ثم انخفض إلى أن وصل إلى (0.4) في السنة الخامسة التقديرية، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد (0.98) دينار من المبيعات وهذا للسنة الأولى، ثم انخفضت إلى أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد (0.4) دينار من المبيعات، ويشير هذا الارتفاع والانخفاض لهذا المعدل إلى الزيادة في الأصول المتداولة مقارنة برقم الأعمال.

● بالنسبة للمردودية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المردودية المالية عرفت انخفاضا مستمرا على مر السنوات التقديرية الخمس، بحيث بلغت (0.46) في السنة الأولى التقديرية الأولى ثم انخفضت على مر السنوات الباقية إلى أن وصلت إلى (0.15) في السنة التقديرية الخامسة، وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بالأموال الخاصة.

رابعا: تحليل بعض العناصر من جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (2-11) مؤشرات إنشاء الثروة

البيان /السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رقم الأعمال	2 250 000,00 DA	2 362 500,00 DA	2 480 625,00 DA	2 604 656,25 DA	2 734 889,07 DA
النتيجة الصافية	1 085 807,00 DA	1 138 857,00 DA	1 197 295,75 DA	1 261 398,59 DA	1 331 454,79 DA
التدفق النقدي	-2 018 383,00 DA	1 622 857,00 DA	1 681 295,00 DA	1 197 295,00 DA	1 815 454,00 DA
التدفق النقدي المتجمع	- 2 018 383,00 DA	- 395 526,00 DA	1 285 769,00 DA	2 483 064,00 DA	4 298 518,00 DA

المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL ووثائق البنك المحاسبية

• تحليل رقم الأعمال:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة شهدت تطورا مستمرا على مر السنوات التقديرية الخمس، حيث قدر ب (2 250 000.00) دج في السنة التقديرية الأولى واستمر في التطور إلى أن وصل ( 2 734 889.07) دج في السنة التقديرية الخامسة، ويفسر التطور الحاصل بتعدد المشاريع التي حققتها المؤسسة.

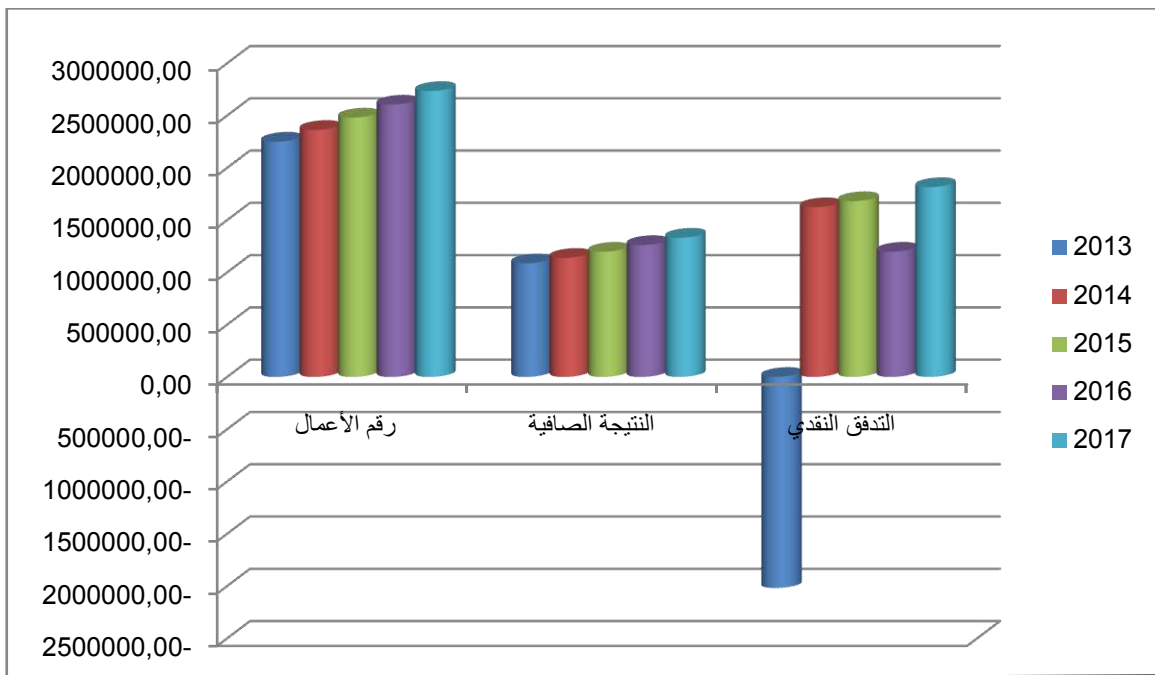
• تحليل النتيجة الصافية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتيجة النشاط للمؤسسة موجبة ومتزايدة باستمرار على مر السنوات التقديرية الخمس، حيث قدرت ب (108 807.00) دج في السنة التقديرية الأولى ثم ارتفعت إلى أن أصبحت تقدر ب ( 1 331 454.79) دج في السنة التقديرية الخامسة، وهذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

• تحليل التدفق النقدي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفق النقدي للمؤسسة عرف تطور وتحسن على مر السنوات التقديرية الخمس ، بحيث تبقى أهميته كضمان لتسديد القرض المطلوب.

الشكل رقم (2-8) مؤشرات إنشاء الثروة



المصدر: بالاعتماد على مخرجات EXCEL

خامسا: طريقة تقدير المردودية الاقتصادية للاستثمار:

• طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN):

لحساب القيمة الحالية الصافية لدينا قيمة حالية صافية مع معدل الاستحداث المقدر لدى البنك الخارجي الجزائري ب 4 % وذلك في حدود المبلغ الإجمالي للاستثمار المقدر ب 2900000.00 دج :

$$VAN = \frac{Cf1}{(1+i)} + \frac{Cf2}{(1+i)} + \frac{cf3}{(1+i)} + \frac{cf4}{(1+i)} + \frac{cf5}{(1+i)} - I0$$

$$VAN = 670 159.57 DA.$$

- نلاحظ من خلال الحسابات التي قمنا بها أن القيمة الحالية الصافية موجبة وبالتالي فإننا يمكننا القول بأن المشروع في ربحية اقتصادية ويحقق ربح أو فائض مقبول.

• حساب قيمة القرض:

$$\text{قيمة القرض} = \text{تكلفة المشروع} \times (70\%)$$

$$= 2900000.00 \times (70\%)$$

$$\text{قيمة القرض} = 2030000 \text{ دج.}$$

• حساب معدل استرجاع القرض:

$$\text{معدل استرجاع القرض} = \text{قيمة القرض} / \text{متوسط CAF}$$

$$\text{متوسط CAF} = \text{مجموع CAF} / 5$$

$$\text{متوسط CAF} = 859703.60 \text{ دج}$$

$$\text{معدل استرجاع القرض} = 859703.60 / 2030000$$

$$\text{معدل استرجاع القرض} = 2.36$$

ومنه معدل استرجاع القرض هي : سنتين و3 أشهر و6 أيام.

• حساب معدل استرجاع الاستثمار:

$$\text{معدل استرجاع الاستثمار} = \text{تكلفة المشروع} / \text{متوسط CAF}$$

$$\text{معدل استرجاع الاستثمار} = 859703.60 / 2900000.00$$

$$\text{معدل استرجاع الاستثمار} = 3.37$$

ومنه معدل استرجاع الاستثمار هو: 3 سنوات و3 أشهر و7 أيام .

ومن خلال حساب هذه القيم نستطيع القول أن هذه المؤسسة قادرة على استرجاع القرض المطلوب خلال 4 أشهر ويومان، وهذه المدة تعتبر جيدة بالنسبة للبنك، كما نلاحظ أن مدة استرجاع الاستثمار والتي كانت 3 سنوات و3 أشهر و9 أيام كذلك مدة جيدة مقارنة بمدة المشروع .

## سادسا: اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

بعد ما قمنا بإجراء الدراسة التحليلية لملف قرض الاستغلال وقرض الاستثمار توصلنا إلى أن هذا المشروع قد حقق نتائج لا بأس بها، وهذا كان من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية. حيث حقق رقم أعمال ونتيجة الصافية موجبة على مدار سنوات الدراسة ( 2010 - 2017 )، وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة الطالبة لقرض الاستغلال وقرض الاستثمار، إلى جانب تحقيقها إلى هامش أمان يغطي احتياجاتها قصيرة الأجل و الحفاظ على خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة. كما لاحظنا أن المؤسسة كانت مدة استرجاعها للقرض ومدة استرجاعها للاستثمار قصيرة جدا ، وهذا ما يزيد من التأكيد على أن هذا المشروع ناجح ، بحيث يمكن للبنك باتخاذ قرار منح الائتمان لمؤسسة ( SARL SRT ) ذات النشاط الخدماتي بإعطائها للقرض المطلوب والمقدر ب 2 900 000.00 دج .

## خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا بهدف تطبيق ما توصلنا إليه في الجانب النظري، واختبار مدى تطبيقه في الواقع العملي، وبعد إجراء الدراسة الميدانية على مستوى البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - والقيام بإجراء دراسة على المؤسسة الطالبة لقرض الاستغلال وقرض الاستثمار لدى البنك، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمدة 08 سنوات، ومن خلال ما تم حسابه من نسب التوازن المالي والنسب المالية و تحليلها، النتيجة التي يمكن أن نستخلصها هي أن المؤسسة (SARL SRT) تتمتع بوضعية مالية جيدة خلال الفترة المدروسة، وهذا يعود إلى:

- تحقيق المؤسسة لنتائج إيجابية طويلة فترة الدراسة.
- قدرة وكفاءة الإدارة على التسيير الجيد للمؤسسة.

كما توصلنا إلى أن المؤسسة (SARL SRT) تتمتع بقدرة على التمويل الذاتي جيدة و متزايدة خلال السنوات الخمس. و قيمة حالية صافية موجبة وهذا ما يدل على أن المشروع ناجح ومجدي. وبناء على هذه النتائج تم منح المؤسسة الطالبة لقرض الاستغلال وقرض الاستثمار التي تم طلبهما مع أخذ البنك بعين الاعتبار الحد الأعلى المسموح بمنحه وهذا تطبيقا لتعليمات البنك الخارجي الجزائري وتعليمات بنك الجزائر بالتقديم لهذه المؤسسة قرض بقيمة 2 900 000.00 دج جزائري.

خاتمة

## خاتمة

إن للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة، فهو الذي يساعد في تحديد المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة الطالبة للقرض موضحا بذلك مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض. فالبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخ الحذر من الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية، ولذلك يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي، حيث يباشر عمله قبل بداية المشروع، ويعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب وما إذا كان هذا المشروع سيدر أرباحا تعود على البنك وهل هو مشروع ناجح أم فاشل؟ ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منح القرض.

## اختبار نتائج فرضيات الدراسة:

نستنتج من خلال دراستنا أنه تم إثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقا والمتمثلة في:

**الفرضية الأولى:** أن التحليل المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة ويقوم بمعرفة مردودية ومدة المشروع، كما أنه يقوم بالكشف على كافة الاختلالات والتوازنات المالية التي تحدث في المؤسسة.

عندما يقوم البنك بنشاطه الرئيسي ألا وهو منح القروض، لا بد أن يعتمد في اتخاذ قراره على التحليل المالي لأنه هو من يقوم بمعرفة التوازن المالي للمؤسسة وذلك من خلال معرفة المردودية ومدة المشروع عن طريق مجموعة من النسب المالية.

**الفرضية الثانية:** نعم يعتمد البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك أثناء قيامه بعملية التحليل المالي.

تمثل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - لديه إحدى الدعائم وشرطا أساسيا يبني عليه قرار موافقة أو رفض منح القرض للعميل .

**الفرضية الثالثة:** يطبق البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - التحليل المالي بصفة جزئية فقط.

يقوم البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - في دراسة منح الائتمان على استخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي (  $FR - BFR - TR$  ) إلى جانب النسب المالية لكن في هذا الجانب تستخدم فقط بعض النسب التي تمكنها من معرفة الهيكل المالي للمؤسسة.

ومن خلال معالجتنا لموضوع أثر التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، وذلك لما يكتسبه من أهمية في دراسة الملاءة المالية للعميل، نستطيع أن نقدم أهم النتائج:

- أن القوائم المالية هي المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة.
- التحليل المالي يمكن المحلل المالي من معرفة الهيكل المالي للمؤسسة.
- تلعب نسب التوازن المالي والنسب المالية دور هام في اتخاذ القرارات الائتمانية للبنوك التجارية.
- إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.

ومن خلال دراستنا لأثر التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، توصلت إلى أن دراسة البنك ملف القرض المتعلق بالعميل اقتصر على التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، واستخدام النسب المالية لكنها تقتصر على بعض النسب فقط وليست كلها.

من خلال هذه الاستنتاجات نجد أن هناك تطابق مع الفرضيات المقدمة مما يدل على أن الوضعية المالية تلعب دورا هاما في تسيير المصالح المالية للمؤسسة، ومن ثم اتخاذ القرارات النهائية.

#### التوصيات:

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي :

- نتيجة العدد الهائل لملفات طلب القرض يستلزم على إدارة البنك المراقبة المستمرة لموظفيها للتأكد من تطبيق التحليل المالي.
- تخصيص محللين ماليين ذو كفاءة عالية للقيام بمهمة التحليل المالي .
- إضافة نسب مالية أخرى في الدراسة التحليلية للمؤسسات لإعطاء صورة واضحة أكثر لاتخاذ قرار منح الائتمان.

#### أفاق الدراسة:

وفي الأخير لاندعي بأننا قمنا بالإلمام بجميع جوانب الموضوع ، فكل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع ، فمن النقاط التي تستدعي التوضيح هي :

من خلال دراستنا لأثر التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني المصرفي في البنوك التجارية وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، يرى الباحث أنه مازالت هناك بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة، ولهذا فإنه يقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية وتمثل في مدى اعتماد البنوك الجزائرية على تطبيق أدوات التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي.

- مدى اعتماد البنوك الجزائرية على تطبيق أدوات التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي.
- أثر استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.



قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد محمد العداسي ، 2010 ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان .
2. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي الإدارة المالية ، 2011 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.
3. حسين بلعجوز ، 2009 ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية ، طبعة الأولى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية .
4. حمزة محمود الزبيدي ، 2004 ، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
5. حمزة محمود الزبيدي ، 2001 ، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني ، الطبعة الأولى ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .
6. صلاح الدين حسن السيسي ، 2004 ، قضايا مصرفية معاصرة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
7. عاطف وليد ، 2008 ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .
8. عبد الغفار حنفي ، 1990 ، الإدارة المالية ، 1990 ، الدار الجامعية ، جامعة الاسكندرية .
9. عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون ، 1999 ، إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة ، عمان ، الأردن .
10. عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، 2007 ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
11. فلاح حسن عداي الحسيني ، 2008 ، مؤيد عبد الله الدوري ، إدارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
12. فهيم مصطفى الشيخ ، 2008 ، التحليل المالي ، رام الله فلسطين ، الطبعة الأولى .
13. مبارك لسلس ، 2012 ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، الجزائر .
14. محمد عبد الخالق ، 2010 ، الإدارة المالية والمصرفية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
15. محمد عقل مفلح ، 2009 ، الإدارة المالية والتحليل المالي ، طبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان .
16. منير شاکر ، 2005 ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان .
17. ناصر دادي عدون ، 1999 ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ، الجزء الأول ، دار المحمدية ، الجزائر .
18. هيثم محمد الزعبي ، 2000 ، الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان .

البحوث الجامعية:

19. خالد محمد كحلوت ، 2005 ، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة" ، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.
20. عمار أكرم طويل ، 2008 ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .
21. معتصم أيمن محمود الحلو ، 2016 ، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية " دراسة تحليلية عن المصارف الإسلامية الفلسطينية " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية - غزة - ، كلية التجارة.

22. مليكة زغيب ، بدون سنة ، مدى سلامة أساليب تحليل الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية " وكالة قسنطينة حالة البنك الخارجي الجزائري"، مذكرة دكتوراه ، جامعة عبد مهري قسنطينة - الجزائر.

23. اليمين سعادة ، 2009 ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلة -"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة الأعمال ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة .  
المقابلات الشفوية :

24. حقيق حسن ، رئيس مصلحة التسيير الإداري ، معرفة النسب المالية المستعملة في التحليل المالي لترشيده القرار الائتماني ، البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - ، 2019 ( مقابلة شخصية ).

25. مرواني صونيا ، رئيسة مصلحة إدارة القروض ، كيفية دراسة ملف قرض ، البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود - ، 2019 ( مقابلة شخصية ).

الوثائق :

26. محاسب معتمد ، القوائم المالية ، 2010-2017 ، البنك الخارجي الجزائري - وكالة حاسي مسعود -

مجلات:

27. حازم أحمد قروانة ، 2018 ، أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيدها قراراتها الائتمانية ، مجلة دراسات وأبحاث " المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية " ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، مجلد 10 ، العدد 3 .

28. قيصر علي عبيد الفتلي ، 2014 ، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية " دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد منشورات:

29. وليد ناجي الحياي، 2007، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

30. ELIE Cohen ,1991 , **GESTION FINANCIERE DE L ENTREPRISE ET DEVELOPPEMENT FINANCIER** , DIFFUSION EDICEF OULLIPSES SELON PAYS CANADA .

31. GEORGE DEPPALIENS ,J ,P ,JOBQRD ;1990 ;**Gestion financier de l'entrepris** ,Edition Sirey.

32. Geudi norbert ,1997, **Finance Denterprise Les Règles Du Jeu** , Edition , Organisatin..

33. Houghton and Woodliff ,1987, " **The Financial Ratios Predication of Corporate Success and Failure**".

34. Singh and Schmidgal, 2012 , **Does financial performance depend on hotel size? Analysis of the financial profile of the US lodging industry**".

35. Stephan Griffiths ,1996 , **Gestion Financière** , Edition chihab , Alger.

36. Swabir Massoud Abdallah, 2011, **The Effect Of Liquidity On The Market Value Of commercial Banks At The Nairobi Securities Change**.

## قائمة الملاحق

## الملحق رقم 01

Activité: LOCATION VOITURES  
Adresse: CITE OKBA IBNOU NAFAA HASSI MESSAOUD OUARGLA

Exercice clos le 31/12/11

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	2011			2010
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	3 653 501	1 675 115	1 978 386	1 978 386
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>3 653 501</b>	<b>1 675 115</b>	<b>1 978 386</b>	<b>1 978 386</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients				28 080
Autres débiteurs	2 806		2 806	2 806
Impôts et assimilés	98 834		98 834	67 679
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	33 991		33 991	91 204
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>135 631</b>		<b>135 631</b>	<b>189 770</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>3 789 133</b>	<b>1 675 115</b>	<b>2 114 017</b>	<b>2 168 156</b>

Exercice clos le 31/12/11

## BILAN (PASSIF)

	2011	2010
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	1 763 911	655 936
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	96 753	437 335
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>1 860 665</b>	<b>1 093 272</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		734 799
<b>TOTAL II</b>		<b>734 799</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		193 205
Impôts	140.249	146 879
Autres dettes	14 102	
Trésorerie passif	99 000	
<b>TOTAL III</b>	<b>253 352</b>	<b>340 084</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>2 114 017</b>	<b>2 168 156</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



## الملحق رقم 02

		2011		2010	
RUBRIQUES		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
		(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		801 000		600 000
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			801 000		600 000
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			801 000		600 000
Achats de marchandises vendues					
Matières premières					
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		662 762		180 888	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	34 195		30 866	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 000		1 000	
	Publicité				
Déplacements, missions et réceptions					
Autres services		3 017		18 000	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		700 975		230 755	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			100 024		369 244

... la suite sur la page suivante

Exercice du 01/01/10 au 31/12/10

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel				
Impôts et taxes et versements assimilés	3 953		1 956	
IV-Excédent brut d'exploitation		365 291		69 590
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles			9 996	
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		365 291		59 594
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		365 291		59 594
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		365 291		59 594

(\*) A détailler sur état annexe à joindre



## الملحق رقم 03

RUBRIQUES	2012		2011	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)
Charges de personnel				
Impôts et taxes et versements assimilés	3 976			1 131
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>		<b>362 143</b>		<b>101 156</b>
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles			4 403	
Dotations aux amortissements	20 120			
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>		<b>342 022</b>		<b>96 753</b>
Produits financiers				
Charges financières				
<b>VI-Résultat financier</b>				
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		<b>342 022</b>		<b>96 753</b>
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
<b>IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>342 022</b>		<b>96 753</b>

(\*) A détailler sur état annexe à joindre

## الملحق رقم 04

		Exercice clos le		31/12/12	
		BILAN (ACTIF)			
ACTIF	2012		2011	2011	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>3 653 501</b>	<b>1 695 235</b>	<b>1 958 265</b>	<b>1 978 386</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 368 507</b>		<b>1 368 507</b>	<b>135 631</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>5 022 009</b>	<b>1 695 235</b>	<b>3 326 773</b>	<b>2 114 017</b>

Exercice clos le

31/12/12

N° 32

## BILAN (PASSIF)

	2012	2011
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	2 757 554	1 763 911
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	342 022	96 753
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>3 099 576</b>	<b>1 860 665</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	213 093	140 249
Autres dettes	14 102	14 102
Trésorerie passif		99 000
<b>TOTAL III</b>	<b>227 196</b>	<b>253 352</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>3 326 773</b>	<b>2 114 017</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم 05

Exercice du 01/01/12 au 31/12/12

## COMPTE DE RESULTAT

N° 32

RUBRIQUES	2012		2011	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services		1 049 500		801 000
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes</b>		<b>1 049 500</b>		<b>801 000</b>
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>1 049 500</b>		<b>801 000</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	336 700		662 762	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	341 880			
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances	2 806		34 195	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 000		1 000	
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	994		3 017	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>683 380</b>		<b>700 975</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>		<b>366 119</b>		<b>100 024</b>

../. la suite sur la page suivante



		Exercice du 01/01/12 au 31/12/12			
		COMPTE DE RESULTAT ...			
RUBRIQUES	2012		2011		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Charges de personnel					
Impôts et taxes et versements assimilés	3 976			1 131	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>		362 143		101 156	
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles			4 403		
Dotations aux amortissements	20 120				
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
<b>V-Résultat opérationnel</b>		342 022		96 753	
Produits financiers					
Charges financières					
<b>VI-Résultat financier</b>					
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		342 022		96 753	
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>					
Impôts exigibles sur résultats					
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
<b>IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		342 022		96 753	

(\*) A détailler sur état annexe à joindre

## الملحق رقم 06

Adresse:

Exercice clos le

31/12/14

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	6 073 501	2 643 115	3 430 386	3 914 386
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>6 073 501</b>	<b>2 643 115</b>	<b>3 430 386</b>	<b>3 914 386</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 227 915		1 227 915	1 227 915
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2 344 588		2 344 588	1 060 531
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>3 572 503</b>		<b>3 572 503</b>	<b>2 288 446</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>9 646 005</b>	<b>2 643 115</b>	<b>7 002 889</b>	<b>6 202 832</b>

		Exercice clos le	31/12/14
<b>BILAN (PASSIF)</b>			
		2014	2013
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		4 833 530	3 747 723
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		1 138 857	1 085 807
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
	Part de la société consolidante (1)		
	Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>		<b>5 972 387</b>	<b>4 833 530</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 016 400	1 355 200
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
<b>TOTAL II</b>		<b>1 016 400</b>	<b>1 355 200</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		14 102	14 102
Autres dettes			
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>14 102</b>	<b>14 102</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>7 002 889</b>	<b>6 202 832</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم 07

COMPTE DE RESULTAT / FONCTION -copie provisoire				
	NOTE	2014	2013	
Chiffres d'affaires		2 362 500.00	2 250 000.00	
Coût des ventes		-200 000.00	-150 000.00	
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>2 162 500.00</b>	<b>2 100 000.00</b>	
Autres produits opérationnels				
Coûts commerciaux				
Charges administratives		-76 935.00	-76 935.00	
Autres charges opérationnelle		-63 400.00	-63 400.00	
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>2 022 165.00</b>	<b>1 959 665.00</b>	
Frais de personnel		-387 450.00	-378 000.00	
Impôts et taxes et versements assimilés				
Dotations aux amortissements; provisions et perte de valeur		-484 000.00	-484 000.00	
Produits financiers				
Charges financières		-11 858.00	-11 858.00	
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>1 138 857.00</b>	<b>1 085 807.00</b>	
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires				
Impôts différés sur résultats ordinaires(variations)				
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 138 857.00</b>	<b>1 085 807.00</b>	
Charges extraordinaires				
Produits extraordinaires				
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 138 857.00</b>	<b>1 085 807.00</b>	



## الملحق رقم: 08

		Exercice clos le		31/12/16	
BILAN (ACTIF)					
ACTIF	2016			2015	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>6 073 501</b>	<b>3 127 115</b>	<b>2 946 386</b>	<b>3 430 386</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>5 037 541</b>		<b>5 037 541</b>	<b>3 630 942</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>11 111 042</b>	<b>3 127 115</b>	<b>7 983 927</b>	<b>7 061 328</b>

Exercice clos le 31/12/16

## BILAN (PASSIF)

	2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	6 030 825	4 833 530
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	1 261 398	1 197 295
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>7 292 224</b>	<b>6 030 825</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	677 600	1 016 400
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>677 600</b>	<b>1 016 400</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts		
Autres dettes	14 102	14 102
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>14 102</b>	<b>14 102</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>7 983 927</b>	<b>7 061 328</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم 09

COMPTE DE RESULTAT / FONCTION -copie provisoire				
	NOTE	2016	2015	
Chiffres d'affaires		2 604 656.25	2 480 625.00	
Coût des ventes			-250 000.00	
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>2 604 656.25</b>	<b>2 230 625.00</b>	
Autres produits opérationnels				
Coûts commerciaux		-14 400.00		
Charges administratives		-425 935.00	-76 935.00	
Autres charges opérationnelle			-63 400.00	
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>2 164 321.25</b>	<b>2 090 290.00</b>	
Frais de personnel		-407 064.66	-397 136.25	
Impôts et taxes et versements assimilés				
Dotations aux amortissements; provisions et perte de valeur		-484 000.00	-484 000.00	
Produits financiers				
Charges financières		-11 858.00	-11 858.00	
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>1 261 398.59</b>	<b>1 197 295.75</b>	
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires				
Impôts différés sur résultats ordinaires(variations)				
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 261 398.59</b>	<b>1 197 295.75</b>	
Charges extraordinaires				
Produits extraordinaires				
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 261 398.59</b>	<b>1 197 295.75</b>	

## الملحق رقم 10

		Exercice clos le		31/12/15	
BILAN (ACTIF)					
ACTIF		2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		6 073 501	2 643 115	3 430 386	3 914 386
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		3 630 942		3 630 942	2 288 446
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		9 704 443	2 643 115	7 061 328	6 202 832



Exercice clos le		31/12/15	
BILAN (PASSIF)			
		2015	2014
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		4 833 530	3 747 723
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		1 197 295	1 085 807
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
	Part de la société consolidante (1)		
	Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>		<b>6 030 825</b>	<b>4 833 530</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 016 400	1 355 200
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
<b>TOTAL II</b>		<b>1 016 400</b>	<b>1 355 200</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts		14 102	14 102
Autres dettes			
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>14 102</b>	<b>14 102</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>7 061 328</b>	<b>6 202 832</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم 11

COMPTE DE RESULTAT / FONCTION -copie provisoire				
	NOTE	2015	2014	
Chiffres d'affaires		2 480 625.00	2 250 000.00	
Coût des ventes		-250 000.00	-150 000.00	
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>2 230 625.00</b>	<b>2 100 000.00</b>	
Autres produits opérationnels				
Coûts commerciaux				
Charges administratives		-76 935.00	-76 935.00	
Autres charges opérationnelle		-63 400.00	-63 400.00	
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>2 090 290.00</b>	<b>1 959 665.00</b>	
Frais de personnel		-397 136.25	-378 000.00	
Impôts et taxes et versements assimilés				
Dotations aux amortissements; provisions et perte de valeur		-484 000.00	-484 000.00	
Produits financiers				
Charges financières		-11 858.00	-11 858.00	
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>1 197 295.75</b>	<b>1 085 807.00</b>	
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires				
Impôts différés sur résultats ordinaires(variations)				
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 197 295.75</b>	<b>1 085 807.00</b>	
Charges extraordinaires				
Produits extraordinaires				
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 197 295.75</b>	<b>1 085 807.00</b>	

## الملحق رقم 12:

		Exercice clos le		31/12/17	
BILAN (ACTIF)					
ACTIF	2017			2016	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles	6 073 501	3 611 115	2 462 386	2 946 386	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>6 073 501</b>	<b>3 611 115</b>	<b>2 462 386</b>	<b>2 946 386</b>	
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients	1 227 915		1 227 915	1 227 915	
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	5 625 080		5 625 080	3 809 626	
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>6 852 995</b>		<b>6 852 995</b>	<b>5 037 541</b>	
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>12 926 497</b>	<b>3 611 115</b>	<b>9 315 382</b>	<b>7 983 927</b>	

*Prévisions  
Sous*

Exercice clos le 31/12/17

## BILAN (PASSIF)

	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	7 292 224	6 030 825
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	1 331 454	1 261 398
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>8 623 679</b>	<b>7 292 224</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	677 600	677 600
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>677 600</b>	<b>677 600</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts		
Autres dettes	14 102	14 102
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>14 102</b>	<b>14 102</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>9 315 382</b>	<b>7 983 927</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



## الملحق رقم 13

COMPTE DE RESULTAT / FONCTION -copie provisoire				
	NOTE	2017	2016	
Chiffres d'affaires		2 734 889.07	2 604 656.25	
Coût des ventes				
<b>MARGE BRUTE</b>		<b>2 734 889.07</b>	<b>2 604 656.25</b>	
Autres produits opérationnels				
Coûts commerciaux		-14 400.00	-14 400.00	
Charges administratives		-475 935.00	-425 935.00	
Autres charges opérationnelle				
<b>RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>2 244 554.07</b>	<b>2 164 321.25</b>	
Frais de personnel		-417 241.28	-407 064.66	
Impôts et taxes et versements assimilés				
Dotations aux amortissements, provisions et perte de valeur		-484 000.00	-484 000.00	
Produits financiers				
Charges financières		-11 858.00	-11 858.00	
<b>RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT</b>		<b>1 331 454.79</b>	<b>1 261 398.59</b>	
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires				
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)				
<b>RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 331 454.79</b>	<b>1 261 398.59</b>	
Charges extraordinaires				
Produits extraordinaires				
<b>RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>1 331 454.79</b>	<b>1 261 398.59</b>	

الصفحة	الفهرس
I	الإهداء
II	الشكر والعرفان
III	الملخص
V	الفهرس
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
ب- د	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني</b>	
02	تمهيد
03	. المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدور التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني
03	.المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي
03	.الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي
03	.الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي وأهم استعمالاته
06	.الفرع الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي
07	.المطلب الثاني: دور أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني
07	.الفرع الأول: دور الميزانية المالية ومؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار
11	.الفرع الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار
21	.المطلب الثالث: كيفية منح الائتمان المصرفي لترشيد القرار الائتماني
21	.الفرع الأول: السياسة الائتمانية
22	.الفرع الثاني : أسس وإجراءات منح الائتمان المصرفي
23	.الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني
25	.المبحث الثاني: الدراسات السابقة
25	.المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة
25	.الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية
26	.الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية
28	.المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة
28	.الفرع الأول : أوجه التشابه
28	.الفرع الثاني :أوجه الاختلاف
30	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر التحليل المالي في ترشد القرار الائتماني	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
33	المطلب الأول: الطرق المستخدمة في جمع المعلومات
33	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
35	الفرع الثاني: طبيعة متغيرات الدراسة
36	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
36	الفرع الأول: أدوات جمع ومعالجة المعطيات
36	الفرع الثاني: البرامج المستخدمة
36	المبحث الثاني: تقديم وتحليل نتائج الدراسة
36	المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله
39	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية
39	الفرع الأول: تقديم المؤسسة الطالبة للقرض
39	الفرع الثاني: الدراسة الحالية للمشروع
51	الفرع الثالث: الدراسة المستقبلية للمشروع
59	خلاصة الفصل
61	الخاتمة
64	المراجع
67	الملاحق
88	فهرس المحتويات